كغاية مثلي وأداة من أجل مستقبل أفضل للقارة وشعوبها .

والتعرض لهذه الدراسة

الفصل الأول

التفاعلات التعاونية التكاملية القارية في أفريقيا

◆◆◆

تمهيد :

شهدت القارة العديد من التكتلات الاقتصادية الأفريقية على كافة المستويات القارية والإقليمية والثقافية والدولية وهي ظاهرة تعد من أهم السمات التي تشهدها أسواق السلع والخدمات في العالم في العصر الحديث وتهدف هذه التكتلات إلى تعزيز العلاقات الاقتصادية الإفريقية إلى تحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي وتركز تلك التكتلات والاتحادات الاقتصادية مجهوداتها على الاهتمام بالبنية التحتية والنهوض بالقطاع الخاص وعمليات التمويل والاهتمام بقضايا البيئة وغير ذلك من المشكلات الاقتصادية الإقليمية والقارية ، وفي هذا الإطار تجدر الإشارة إلى أن هناك العديد من إرهاصات التعاون الاقتصادية بين دول القارة منذ أكثر مما يربوا على خمسين عاماً من القرن الماضي وتطورات لتأخذ أشكالاً جديدة تضم دول القارة جميعها والبالغ عددها 54 أربع وخمسين دولة ومن ذلك على سبيل المثال الاتحاد الأفريقي الذي خلف منظمة الوحدة الأفريقية ومبادرة النيباد التي جاءت تتويجاً للمبادرات الأفريقية الاقتصادية وخاصة خطة عمل لاجوس وأملها من خطة الإنعاش الاقتصادي الأفريقي من 1986 – 1990م وتوقيع معاهدة أبوجا الاقتصادية التي تسعي إلى تحقيق وحدة اقتصادية شاملة على المستوي القاري .

– وننوه في هذا المضمار إلى أن هناك عقبات تعوق التعاون والتكامل الاقتصادي بين دول القارة ومن هذه العقبات ما يتعلق بمجال النقل والشحن ويتمثل في عدم وجود خطوط ملاحية بحرية وجوية منتظمة بين معظم دول أفريقيا بالإضافة إلى ذلك وعلي سبيل المثال فقد تم إلغاء رحلات الطيران التابعة لشركة مصر للطيران إلى العديد من دول الشرق والجنوب الأفريقي مثل إثيوبيا وتنزانيا نظراً لوجود مسافة كبيرة بين العديد من شركات الطيران الأخرى ، كما أنه

لا يوجد حتى الآن سوى خط ملاحي وحيد منتظم في منطقة البحر الأحمر يصل إلى دول شرق وجنوب

أفريقيا مما يضطر المصدرين إلى اللجوء إلى موانى أوروبية لتصدير منتجاتهم إلى دول أفريقية مما يؤدي إلى ارتفاع تكاليف الشحن وطول الرحلة وتلف البضائع في بعض الأحيان .

– بالإضافة إلى وجود العديد من أوجه القصور التي تشوب خطوط السكك الحديدية بالدول الأفريقية حيث تظهر هذه المشكلات بشكل أوضح في الدول الحبيسة مما يؤدي إلى ارتفاع تكلفة النقل وكذا ارتفاع أسعار الشحن والنقل إلى أفريقيا وتحكم شركات الشحن الأجنبية في فترة الشحن التي قد تصل إلى 28 يوم .

– وهناك عقبات تتصل بالأسواق الأفريقية وتتمثل في ارتفاع معدلات المخاطر التجارية وغير التجارية في الأسواق الأفريقية وارتفاع تكلفة التأمين على المنتجات المصدرة في الوقت الذي لم يمتد نشاط شركة ضمان الصادرات لتغطية المخاطر بأنواعها في العديد من الأسواق الأفريقية وكذا المنافسة الشرسة من دول جنوب شرق آسيا للعديد من المنتجات الأفريقية كالملابس حيث أن الأسواق الأفريقية أسواق سعر في المقام الأول نظراً لانخفاض القوة الشرائية للمستهلك ، كما تفتقد الدول الأفريقية لنظم مصرفية جيدة مع عدم وجود فروع للبنوك الأفريقية في تلك الدول بالإضافة إلى عدم وجود آليات لضمان وتمويل الصادرات وندرة العملات الأجنبية في بعض تلك الدول .

– هذا بالإضافة إلى ارتفاع مخاطر عدم السداد مع عدم وجود تسهيلات ائتمانية قصيرة الأجل (أقل من 60 يوم) وكذا عدم وجود نظام تأميني محلي

شامل وفعال لخدمة المصدرين الأفارقة بالإضافة إلى ضآلة الأسقف الائتمانية الممنوحة ضد مخاطر التصدير إلى أفريقيا ، وأيضاً الوسطاء والوكلاء التجاريين اللبنانيين والهنود على القنوات التجارية في دول القارة عموماً ودول غرب أفريقيا بشكل خاص وهو ما يعني صعوبة اختراق تلك الأسواق ، ومن هذه العقبات أيضاً الافتقار إلى المعلومات الأساسية عن تلك السوق والسلع المطلوبة فيها وأذواق المستهلكين بها وكذا قصور الدعاية والإعلان عن السلع الأفريقية والتواجد الأفريقي الهزيل في المعارض الأفريقية وعدم وجود سياسة تسويقية للترويج للمنتج الأفريقي عبر وسائل الأعلام المختلفة في السوق الأفريقي بالإضافة إلى عدم وجود معارض دائمة للسلع الأفريقية في الدول الأفريقية هذا بالإضافة إلى عقبات عامة تتعلق بالطبيعة الاقتصادية لدول القارة ذاتها من حيث ارتباطها بالدول المستعمرة السابقة وتركز نسبة كبيرة من تجارتها الخارجية مع التكتلات والمجموعات الاقتصادية الكبري فضلاً عن التواجد القوي للشركات متعددة الجنسية وتغلغلها في النشاط الاقتصادي بها ، وسوء الأوضاع الاقتصادية وانخفاض معدلات النمو ومستويات دخول الأفراد وضعف القوة الشرائية في العديد من الدول الأفريقية من الدول الأفريقية وتشابه الهياكل الإنتاجية بأفريقيا حيث تعتمد غالبيتها على تصدير المواد الأولية واستيراد السلع المصنعة وتدهور شروط التبادل التجاري في غير صالحها وندرة النقد الأجنبي .

وإزاء هذه العوائق فقد اقترح البعض كثير من الحلول تمثلت في الآتي :

– إنه بالنسبة لبعض المقترحات الخاصة بتنشيط التبادل التجاري البيني في أفريقيا فتتركز فيما يلي (يمكن أن يتم تمويل تلك المشروعات بمساعدة النيباد) .

– المشروع الخاص بالتجارة الإلكترونية في أفريقيا ويتلخص في إنشاء موقع على شبكة المعلومات يهدف إلى توفير كافة البيانات اللازمة لكل من المصدرين

والمستوردين وذلك فيما يتعلق بالسلع التي يمكن تبادلها والاتفاقات المبرمة والتكتلات الاقتصادية التي تربط الدول وكيفية الاستفادة من التخفضيات أو الإعفاءات الجمركية المتاحة .

– إعداد دليل للمصدرين والمستوردين يتضمن معلومات تفصيلية عن السلع التي يتم إنتاجها في الدول الأفريقية والطاقات الإنتاجية والشركات المنتجة وتوفير هذا الدليل لدي الغرف التجارية والاتحاد العام للغرف الأفريقية كمادة تسويقية .

– ربط نقاط التجارة في الدول المختلفة من خلال إنشاء شبكات تسهل من عملية الاتصال وتوفير المعلومات التجارية الضرورية لزيادة التبادل التجاري .

– الاستفادة من وجود وكلاء أفارقة في دول القارة لتسويق منتجات القارة وذلك للعمل على زيادة حجم التجارة البينية وكذلك زيادة التجارة بين أفريقيا والعالم الخارجي ويمكن أن يعمل الوكلاء بالتعاون مع شبكات نقاط التجارة على ربط نقاط التجارة على المستو ى القومي وتوفير المعلومات الضرورية لدعم السياسات التجارية الخارجية والإقليمية .

– تأسيس هيئة للمعارض الأفريقية تعمل على الترويج للمنتجات الأفريقية من خلال إقامة المعارض المؤهلة في ضوء أحداث التقنيات المستخدمة وتكنولوجيا المعلومات المتوافرة .

– تمويل إنشاء غرفة المقاصة لتسوية المدفوعات التجارية تعمل على وضع آلية لسداد المدفوعات الناشئة عن المعاملات التجارية بين الدول الأفريقية .

– إنشاء خطوط نقل بحري منتظمة إلى الموانى الأفريقية .

– دراسة إعادة تشغيل خطوط الطيران التي تم وقفها في بعض الدول الأفريقية مثل شركة مصر للطيران .

– تبادل العلاقات المصرفية المباشرة وإقامة فروع للبنوك الأفريقية على غرار بنك القاهرة في كمبالا .

– زيادة عدد المخازن ومراكز البيع المباشر داخل الأسواق الأفريقية حيث تتطلب طبيعة تلك الأسواق مثل هذه المراكز لما توفره من بضائع حاضرة يمكن أن تغزو الأسواق الأفريقية وتقلل حدة المخاطر المالية .

– نشر وتوسيع دائرة المعلومات عن المناقصات الممولة من الدول المانحة والبنوك العالمية للدول الأفريقية حتى يتسنى للمستثمر الأفريقي انتهاز تلك المناقصات التي تقدر بما يقرب من 35 مليار دولار سنوياً .

وفي هذا الإطار أيضاً نبع الاستراتيجية من الإحساس بضرورة زيادة المشروعات الاستثمارية المشتركة بين الدول القارة الأفريقية في إطار التفاعلات التعاونية التكاملية على المستوي الإقليمي والثنائي خاصة الدول الأعضاء في التجمعات الاقتصادية الإقليمية الأفريقية مثل الكوميسا وغيرها ليتم الاستفادة من الإعفاءات والتخفيضات الجمركية المنصوص عليها في اتفاقيات هذه التجمعات بحيث يتم الاستفادة من المواد الخام لإجراء عمليات تصنيعية وتصديرها للدول المجاورة والاستفادة من خاصية المنشأ التراكمي في إطار هذه التجمعات الاقتصادية .

كما تبلور الاستراتيجية فكرة البضاعة الحاضرة والتي تتمثل في إنشاء العديد من المخازن في العديد من الدول الأفريقية حتى تكون البضائع حاضرة في تلك الأسواق ويمكن الاستجابة للطلب في أقل وقت ممكن وحتى تكون تلك المخازن بمثابة مراكز انطلاق لصادرات الدول الأفريقية تحقق معدلاً أعلي في التجارة البينية بين دول القارة على غرار المخازن التي قامت مصر بإنشائها في دول

السنغال في محاولتها للتوغل في غرب أفريقيا ، كما أنه من شأن قاعدة البيانات المقترحة أن توفر البيانات اللازمة عن المنتجات المطلوبة وتحديد المنتجات المطلوبة وتحديد المنتجات ذات الطبيعة التي تناسب الأسواق الأفريقية [1] .

وبعد أن تعرضنا لعقبات وعوائق التعاون والتكامل الاقتصادي على المستوي القاري والحلول المقترحة لمواجهة هذه العقبات نتعرض في هذا الفصل إلى :

المبحث الأول :

إرهاصات التعاون الاقتصادية في إطار حركة الوحدة الأفريقية ومنظمة الوحدة الأفريقية .

المبحث الثاني :

دراسة الاتحاد الأفريقي والتعاون الاقتصادي في أفريقيا في إطار مبادرة الشراكة الجديدة للتنمية في أفريقيا (نيباد NEPAD) .

(1) جمهورية مصر العربية ، وزارة التجارة والصناعة ، قطاع الاتفاقات التجارية ، العلاقات المصرية – الأفريقية ، التكتلات الاقتصادية في القارة الأفريقية ودراسة تحليلية عن تطور العلاقات التجارية بين مصر والكوميسا خلال الفترة من 2001 – 2005 : 2006 ص ص 4 – 9 .

المبحث الأول

إرهاصات التعاون الاقتصادية في إطار حركة الوحدة الأفريقية ومنظمة الوحدة الإفريقية

تمهيد :

للتنظيم الدولي الأفريقي جذور في تاريخ أفريقيا السياسي وإن لم يكن لهذا التنظيم منذ نشأته إطار متكامل منظم إلا أن الدعوة له مع تباين اتجاهاتها واختلاف أشكالها وعدم تماثل أيديولوجيات الداعين له اتسمت طوال تاريخها بديناميكية هادئة .

ومن ثم فإن الدراسة في هذا المبحث سوف تتعرض إلى الأهداف الاقتصادية للتنظيمات الأفريقية قبل قيام منظمة الوحدة الأفريقية ثم للأهداف الاقتصادية لمنظمة الوحدة الأفريقية .

أولاً : الإطار الفكري والخلفيات التنظيمية السابقة على نشأة المنظمة

يتعرض الباحث إلى حركة التنظيمات الأفريقية التي كانت تمثل أهداف مرحلية وليست نهائية فقد بدأت هذه التنظيمات لتأخذ شكلاً أكثر تحدياً بعقد سلسلة من المؤتمرات بدأت بمؤتمر لندن في الفترة من 23 يوليو إلى 25 يوليو عام 1900 م ثم المؤتمر الثاني للجامعة الأفريقية عام 1919 م وقد أصدر عدة قرارات اقتصادية يهمنا منها في هذه الدراسة إيقاف الأرض ومواردها الطبيعية على السكان الأفارقة الوطنيين الذي يجب أن يكون لهم الحق دائماً في أن يتملكوا من الأرض ما يمكنهم أن يستثمروا استثماراً واضحاً ثم توالت مؤتمرات الجامعة الأفريقية في لندن وبروكسل عام 1920 ولندن ولشبونة عام 1923 م ونيويورك عام 1927 م حتى عقد مؤتمر مانشستر عام 1945 م وضم هذا المؤتمر الأخير لأول مرة زعماء أفريقيا الشبان لأن فكرة الوحدة الأفريقية قد تحددت بعد الحرب العالمية الثانية وأصبحت أكثر وضوحاً نتيجة لإحساس الأفارقة أنهم استعملوا وقوداً لهذه الحرب ومن ثم بدأت الحرب منذ ذلك الوقت تأخذ طريقاً

أقرب إلى أفريقيا ومشاكلها السياسية والاقتصادية والاجتماعية [1] .

ومن ثم فقد صدر عن هذا المؤتمر عدة قرارات أوضحت الأهداف الاقتصادية المرحلية لحركة التنظيمات الأفريقية آنذاك .

وذلك أن المؤتمر قد أوضح أن هناك استغلال منظم للموارد الاقتصادية لأقطار غرب أفريقيا بواسطة القوة الاستعمارية مما أضر ضرراً بالغاً بمصالح الأهالي واستنكر المؤتمر احتكار رأس المال وسيطرة الدول الصناعية التي تقوم سياستها على تحقيق الربح الخاص ونادي المؤتمر بالحرية الاقتصادية كما أكد على حق شعوب أفريقيا المستعمرة في تقرير مصيرها والتخلص من السيطرة الاستعمارية سياسة كانت أم اقتصادية .

وفي إطار التطبيق العم لي لفكرة الوحدة الأفريقية انتقلت حركة الوحدة الأفريقية إلى مرحلة المؤتمرات الأفريقية التي عقدتها الدول والشعوب الأفريقية عقب الاستقلال السريع لبعض دول القارة ثم التكتلات والمنظمات الإقليمية الفرعية التي ظهرت في القارة وتمثلت في مجموعة البرازفيل والدار البيضاء ومنروفيا قبيل قيام منظمة الوحدة الأفريقية والتي مهدت لقيامها [2] .

ومن ثم فإن الدراسة تتعرض للأهداف الاقتصادية المرحلية والتي تطورت من مرحلة الجامعة الأفريقية إلى مؤتمرات عقدت بالقارة بين الدول الأفريقية التي استقلت في الخمسين يات وأصبحت تدرك عن وعي مستنير قضايا القارة الاقتصادية والسياسية وتناولها على النحو التالي :

---

(1) انظـر : كولين ليجوم الجامعة الأفريقية دليل سياسي مؤجز ترجمة أحمد محمود سليمان مراجعة د . عبد الملك عودة : الدار المصرية للتأليف والترجمة 1966 ، ص ص 37 – 55 .
وانظر في هذا المرجع نص قرارات مؤتمرات الجامعة الأفريقية ص ص 209 – 215 .

(2) المصدر السابق.

1- المؤتمرات الأفريقية :

بلغ عدد المؤتمرات الأفريقية التي عقدت خلال الفترة من إبريل 1958 إلى ديسمبر 1961 م حوالي ثمانين مؤتمراً واجتماعاً إلا أن البحث يتناول أهم المؤتمرات التي يمكن تقسيمها إلى ما يلي :

أ – مؤتمرات الدول الأفريقية المستقلة :

ويشمل مؤتمر أكر عاصمة غانا الذي عقد في إبريل عام 1958 م والذي يعد امتداداً طبيعياً لمؤتمرات الجامعة الأفريقية على أرض أفريقيا بعد مؤتمر مانشستر عام 1945 م وإنه بمثابة إيذانا بنقل حركة الجامعة الأفريقية إلى قلب القارة الأفريقية ثم مؤتمر الدول الأفريقية في أديس أبابا عام 1960 م .

قد بحث في هذه المؤتمرات وسائل تنمية التعاون الاقتصادي بين دول القارة الأفريقية وتنسيق الخطط الاقتصادية والسياسية بين دول القارة المستقلة وأهمها القرار الخاص بإيجاد جهاز خاص للتشاور والتعاون الاقتصادي ومثل هذا الجهاز أو تشكيل رسمي يضم مندوبين وممثلين للدول الأفريقية المستقلة إلا أنه يمكن القول إن فكرة إقامة سكرتارية دائمة في إحدى الدول الأفريقية الأعضاء في هذه المؤتمرات لتعمل كحلقة اتصال ومتابعة لقرارات المؤتمرات والتمهيد لدورات قادمة لم يكتب لها النجاح وتم الاكتفاء بجهاز للتشاور للقيام بهذا العمل .

ومما يجدر الإشارة إليه أن هذا المؤتمر قد وضع الأسس الرئيسية لبنك التنمية الأفريقي توثيقاً للروابط الاقتصادية بين دول القارة وقد كان ذلك في مؤتمر أديس أبابا عام 1960 م ولذا يعتبر هذا المؤتمر خطوة هامة نحو تدعيم الروابط الاقتصادية المشتركة بين دول القارة [1] .

(1) انظر في مؤتمرات الدول الأفريقية المستقلة :
د . بطرس غالي ، العلاقات الدولية في إطار منظمة الوحدة الأفريقية ، م س ذ ص ص 17 – 28 .

ب– مؤتمر الشعوب الأفريقية :

إلي جانب المؤتمرات الأفريقية على مستوي الدول الأفريقية المستقلة في القارة آنذاك عقدت بعض المؤتمرات على مستوي أفريقيا منها مؤتمر أكرا الذي عقد في ديسمبر عام 1958 م ومؤتمر تونس عام 1960 ومؤتمر القاهرة في مارس 1961م وقد صدر عن هذه المؤتمرات قرارات اقتصادية منها إنشاء سوق أفريقية مشتركة لتحقيق الوحدة الاقتصادية لدول القارة كما حثت على مقاطعة بضاعة اتحاد جنوب أفريقيا وتقرر في مؤتمر القاهرة إنشاء لجنة من الخبراء الأفارقة لوضع الأسس لسياسة اقتصادية مشتركة لدول القارة بغية تغيير وتوحيد الأنظمة الاقتصادية القائمة في الدول الأفريقية آنذاك .

المنظمات الإقليمية الفرعية :

قامت عدة محاولات لربط إقتصادات غالبية الدول الأفريقية بالدول الاستعمارية الغربية التي كانت تحتلها قبل الاستقلال ومن هذه المحاولات مجموعة البرازفيل ومجموعة دول منروفيا وكذا قيام مجموعات أفريقية مثل مجموعة الدار البيضاء وكذا محاولة إعلان ولايات متحدة أفريقية نواتها (غانا – غينيا – مالي) ومحاولة إزالة الحواجز والرسوم الجمركية بين غانا وفولتا العليا وبالنسبة لمجموعة البرازفيل وهي تمثل مجموعة الدول الأفريقية التي حصلت على استقلالها الجماعي من فرنسا عام 1960 م فقد اجتمعت دول هذه المجموعة في أبيدجان لدراسته وسائل تنظيم التعاون بينهما وتقرر في هذا المؤتمر إنشاء لجان للدراسة تتكون من ثلاثة ممثلين لكل دولة ونياط بها وضع مشروع جديد لإقامة منظمة أفريقية ميلا جيشية .

د . إيهاب ذكي سرور تطور الوحدة الأفريقية ، رسالة دكتوراه غير منشورة (كلية التجارة ، جامعة القاهرة 1969 م ص ص 56 – 61 .

ثم عقد مؤتمر آخر لهذه المجموعة في مدينة ياوندي بالكاميرون وضعت فيه الأسس الخاصة لمنظمة أفريقية ميلا جيشية للتعاون الاقتصادي وقررت المجموعة توسيع مجال نشاطها فأسرعت بتوقيع ميثاق اتحاد الدول الأفريقية والميلا جيشية بهدف تنظيم التعاون في مختلف المجالات الاقتصادية والسياسية والعسكرية وانتهت إلى تكوين منظمة للتعاون الاقتصادي الأفريقي بينهم وذلك في تناناريف في 12 ديسمبر 1961 م سميت بالمنظمة الأفريقية الميلا جيشية للتعاون الاقتصادية [1] .

أنشئت هذه المنظمة بموجب معاهدة دولية اقتصادية بين دول هذه المجموعة بهدف تنسيق السياسة الاقتصادية لدول هذه المجموعة ومقرها ياوندي ولهذه المنظمة ثلاث هيئات عاملة هي المجلس وهو الهيئة التنفيذية العليا للمنظمة . الامانة العامة وهي الهيئة الإدارية الدائمة التي تعاون المجلس – اللجان الفنية وعددها أربعة وهي لجنة الأبحاث العلمية والفنية ولجنة دراسة مشكلات النقد ولجنة التجارة الخارجية ولجنة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، كما وافقت دول المجموعة على إنشاء اتحاد البريد والمواصلات السلكية هدفه تحسين طرق التعاون بين الدول الأعضاء في هذه المجموعة وتنسيق جهودها ويتكون هذا الاتحاد من ثلاث هيئات عاملة هي لجنة المسئولين عن البريد والمواصلات السلكية والأمانة العامة ومقرها مدينة برازفيل بالكونغو ولجنة للدراسات الفنية والإدارية .

(1) في مؤتمر الشعوب الأفريقية :

د . سلوي محمد لبيب ، دبلوماسية القمة والعلاقات الدولية الأفريقية (القاهرة : دار المعارف 1980) ص ص 12 – 15 .

د . شوقي عطا الله الجمل ، دور مصر في أفريقيا في العصر الحديث (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب 1984) ص ص 10 – 17 .

وتجدر الإشارة أنه بعد قيام منظمة الوحدة الأفريقية في مايو 1963 م اجتمع مجلس رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي الميلاجاش في يوليو عام 1963 م بمدينة « كوتونو وأعلن أن الاتحاد يجب أن يسير نحو الاندماج التدريجي في منظمة الوحدة الأفريقية والاجتماع الذي عقد في داركار في مارس عام 1964 م أعلن تحويل الاتحاد من منظمة سياسة واقتصادية إلى منظمة اقتصادية بحتة غير أن هذه المنظمة الجديدة لم يتيح لها أن تحقق وجودها بالفعل وقد عقد اجتماع بعد ذلك بين دول القارة الناطقة بالفرنسية بمدينة نواكشوط عاصمة موريتانيا في فبراير 1965 م وأنشئت منظمة أخري بين دول هذه المجموعة سميت المنظمة المشتركة الأفريقية الميلاجيشية المرموز إليها الحروف الأولى من أسمها أوكام وهي إحد ى التجمعات الاقتصادية الفاعلة في القارة حتى اليوم[1] .

وجاء في البيان المشترك الصادر عن هذه المجموعة في 12 / 2 / 1965 م أن المنظمة الجديدة إنما هي تجمع أفريقي يهدف في إطار منظمة الوحدة الأفريقية إلى تقوية التعاون والتضامن بين الدول الأفريقية بهدف تعجيل نموها في الميادين الاقتصادية ، وقد وقع ميثاق هذه المنظمة في يونية 1966 م بمدينة تنازيف عاصمة مالاجاش .

وقد انضمت دول هذه المجموعة إلى سبع دول أفريقية أخرى لم تكن تنتمي إلى أي مجموعة أخرى وسميت مجموعة منروفيا (عاصمة ليبيريا) وقد عقدت

(1) انظر :

لوامي نكروما : نحو تحرير المستعمرات ، ترجمة د . عبد العزيز عتيق (القاهرة : دار المعارف 1958 م ص ص 5 – 18 .

محمد فايق عبد الناصر – الثورة الأفريقية (بيروت : دار الوحدة العربية للطباعة والنشر 1984 م ، ص ص 8 – 12 .

مؤتمر في داكار تم فيه وضع نظام العمل وأسس التعاون الاقتصادي والتجاري بين دول هذه المجموعة التي ضمت عشرين دولة أفريقية ومن هذه الدول 14 دولة كانت منضمة إلى السوق الأوروبية المشتركة ونسبة التجارة الخارجية لدي هذه المجموعة آنذاك كانت تمثل 17 ٪ من جملة التجارة الخارجية لدول القارة الأفريقية .

وهناك بعض الملاحظات التي يجب أن نوضحها فهذه الدول لم يكن بينها ترابط وتنسيق سياسي أو اقتصادي كما أنها كانت تخضع في سياستها الخارجية الاقتصادية لتوجيه القوي الأجنبية وقامت سياسة هذه الدول على تمسك كل دولة عضو بحريتها في الحركة والتصرف والاستقلال الكامل في المجال الاقتصادي وتجارتها الخارجية وهي لهذا قاومت أيّ فكرة لإقامة هيئات عليا تقوم برسم وتنفيذ سياسة اقتصادية مشتركة تلتزم بها الدول الأعضاء والسبب في هذا تعارض المصالح وتضاربها فمنها دول ترتبط بالسوق الأوربية المشتركة ومنها أيضاً دول ترتبط بالكومنولث البريطاني وارتباط هذه الدول بالكتل الغربية عن القارة إلزامها بانتهاك سياسات خاصة تبعاً لنوع الارتباط مع الدول الغربية ومن المظاهر البارزة في اقتصادات دول هذه المجموعة أنها خضعت تماماً أو نسبياً للاحتكارات الأوربية التي تتبع في الغالب الدول التي كانت تستعمر تلك البلاد من قبل[1] .

كما نلاحظ أن الاحتكارات المشار إليها تشمل مجالات الإنتاج والتسويق والنقل والبنوك ومصادر الثروة والأيدي العاملة بحيث تنحصر النسبة الكبرى من تجارتها الخارجية مع الدول التي تتبعها تلك الاحتكارات ثم اقتصادات الأعضاء يغلب عليها الطابع التنافس لا التكامل هذا فضلاً عن أن تعاون بعض الدول

(1) انظر في المنظمات الإقليمية الفرعية التي نشأت قبل قيام منظمة الوحدة الأفريقية .
د . بطرس غالي منظمة الوحدة الأفريقية القاهرة : مكتبة الأنجلو المصرية 1964 ، ص ص 3 – 17 .
د . محمد الحسيني مصيلحي م س ذ ص ص 35 – 44 .

الأفريقية من أعضاء هذه المجموعة مع السوق الأوروبية المشتركة يجعلها تتمتع بمزايا جمركية وكمية في أسواق دول السوق مما لا يتمتع به غيرها من الدول الأعضاء وهذا يجعل فرصة التنافس التكاملي بين دول المجموعة منعدماً خصوصاً السلع المتماثلة وهذا أدي في حد ذاته إلى الانقسام وقيام صراع بينهما حول تصريف السلع المتماثلة ومن جهة أخر ى فـإن السلع الأوروبية التي تستوردها الدول الأفريقية المنظمة إلى السوق الأوروبية تتفوق في الجودة على السلع الأفريقية المتماثلة والتي تنتجها باقي دول المجموعة إن وجدت بسبب الامتيازات التي تتمتع في أسواق دول المنظمة فكانت الدول الأخيرة تقف في المراكز الأفضل وهو ما أضعف قيام الوحدة الاقتصادية بين دول هذه المجموعة .

كما أنشأ في غرب أفريقيا في مايو عام 1950 م دول ميثاق الاتحاد الأفريقي في ظل الاستعمار الفرنسي لأفريقيا الغربية وبتوجيه منه ضم دول النيجر وداهومي وفولتا العليا وساحل العاج وقد اعتمدت هذه الدول كلية على فرنسا في سد عجز ميزانيتها وشجعت فرنسا قيام مثل هذه الاتجاهات بين الدول التي كانت خاضعة لها في القارة الأفريقية على اعتبار أنها خطوات في تاريخ إنشاء اتحاد جمركي يضم دول أفريقيا المتكلمة بالفرنسية حتى يسهل بعد ذلك ارتباطها جملة بالسوق الأوروبية المشتركة وهناك أيضاً الاتحاد الذي تم بين غانا وغينيا ومالي وقام على أساس رفع جميع الحواجز المعوقة للتبادل التجاري بينهما بالتدرج ثم تنسيق المسائل النقدية ورسم سياسة موحدة في التجارة الخارجية .

وكذلك الاتفاق الذي تم بين غانا وفولتا العليا على رفع الحواجز والرسوم بينهما ، وبعد استقلال دول المجموعة الفرنسية في أفريقيا وقع اتفاق بينهما يحدد العلاقة بين فرنسا وهذه الدول في 25 إبريل عام 1961 م يشمل المسائل المشتركة بينهما في المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية .

وقد دفع تدخل الدول الاستعمارية لإقامة هذه التكتلات والاتحادات في محاولة لربطها بها ارتباطاً دائماً يحقق لها التدخل في رسم السياسة العامة والاقتصادية والسيطرة عليها وتوجيهها لدفع الدول الأفريقية المتحررة من القيود السياسية والاقتصادية أو العسكرية إلى الالتقاء حول إرساء دعائم التعاون الاقتصادي بين دول ميثاق الدار البيضاء وهي مصر – غانا – المغرب – الجزائر – مالي ، وقد وضعت دول هذه المجموعة أسس التعاون الاقتصادي بينهما بحيث تستطيع مواجهة التكتلات الاقتصادية السياسية بين دول القارة والتي تسيطر عليها الدول الغربية والاحتكارات الأجنبية ومثلت التجارة الخارجية بالدول هذه المجموعة نسبة 23 ٪ من مجموع التجارة الخارجية للقارة الأفريقية [1] وعلي الرغم من أن هذه المنظمة لم تستطيع تحقيق أهدافها لأسباب متعددة منها التباعد الجغرافي واختلاف النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية بين دول المجموعة وغيرها من دول القارة إلا أنها كانت أول منظمة جمعت بين دول أفريقيا العربية وأفريقيا السوداء ولم تتعرض دولها لتأثير دول الاستعمار بذات الدرجة التي ارتبطت بها دول المجموعات الأخرى إلا أنه كانت مشكلة التمويل والخبرات البشرية والتخلف الاقتصادي أحد أسباب الفشل في قيام الوحدة الاقتصادية بينهما[2] .

***

(1) وهكذا يتضح لنا مدي – اهتمامات التنظيمات الأفريقية التي نشأت قبل قيام منظمة الوحدة الأفريقية بالأوضاع الاقتصادية المترددية بالقارة والتي شعرت بالحاجة إلى التعاون والتكامل الاقتصادي بينهما ما مهدت إلى قيام منظمة الوحدة الأفريقية في مايو عام 1963 م وهذا ما نتناوله في هذا المبحث موضحين الأهداف الاقتصادية النهائية لمنظمة الوحدة الأفريقية .

(2) محمد الجبالي ، السوق الأفريقية المشتركة (القاهرة : الدار القومية للطباعة والنشر 1964 ص ص 1 – 9) ص ص 59 – 65 .

ثانياً : ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية والبعد الاقتصادي

عقد مؤتمر أديس أبابا التأسيس لمنظمة الوحدة الأفريقية في مايو عام 1962 م وقسمت أعمال هذا المؤتمر إلى ثلاث لجان خاصة لبحث الوحدة السياسية – الوحدة الاقتصادية – الوحدة الصناعية والفنية والثقافية وقد أقر مؤتمر رؤساء الدول والحكومات الأفريقية جدول الأعمال الذي تضمن خمس مسائل منها تنمية التعاون الاقتصادي بين دول القارة ، وقد صدر عن المؤتمر ميثاقاً لمنظمة الوحدة الأفريقية عكست مواده جميع التيارات السياسية والاقتصادية والفكرية لكافة المجموعات والتنظيمات الإقليمية الفرعية التي نشأت قبيل قيام منظمة الوحدة الأفريقية وجاء الميثاق مكوناً من ديباجة وثلاث وثلاثون مادة تناول منها ما يهم دراستنا حيث أشارت الفقرة الثالثة من ديباجة الميثاق إلى توجيه الموارد الطبيعية والطاقات البشرية الأفريقية بغية تقدم شعوبها وذلك بتدعيم التعاون والتضامن بين دول القارة لتحقيق وحدة أكبر تتخطي كافة الاختلافات القومية والعنصرية .

ثم تضمنت المادة الثانية من الميثاق أهداف المنظمة ومنها تنسيق وتقوية تعاونها وجهودها لتحقيق حياة أفضل لشعوب أفريقيا وتحقيقاً لهذه الأهداف ينسق أعضاء المنظمة سياستهم العامة ويعملون على التوفيق بينهم خاصة في عدة ميادين يهمنا منها في دراستنا ميدان التعاون الاقتصادي بما في ذلك النقل والمواصلات ثم تضمنت المادة العشرون أن ينشئ مؤتمر رؤساء الدول والحكومات اللجان المتخصصة التي يرى ضرورة لإنشائها ومن بينها اللجنة الاقتصادية – الاجتماعية – اللجنة التعليمية والثقافية – اللجنة الصحية – لجنة الدفاع – اللجنة العلمية والفنية والأبحاث – وقد خفض عدد هذه اللجان فيما بعد إلى ثلاث لجان فقط هما – اللجنة الاقتصادية والاجتماعية والنقل والمواصلات – اللجنة التعليمية والثقافية والصحية – لجنة الدفاع ، ويتفرع عن تلك اللجان

أجهزة ثانوية تعاونها في عدة أغراض وأهداف المنظمة منها المؤقت ومنها الدائم .

وتضمنت المادة الحادية والعشرون أن تتألف كل لجنة متخصصة من اللجان المشار إليها في المادة العشرون من الوزراء الآخرين أو من مفوضين تعينهم حكومات الدول الأعضاء وبحث المؤتمر التأسيسي قيام سوق أفريقية مشتركة يقوم على القواعد الآتية :

- حرية تبادل السلع والمنتجات الوطنية .

- حرية التوطن والعمل ومزاولة النشاط التجاري .

وأكد المؤتمر على أن السبيل إلى إقامة السوق الأفريقية المشتركة هو إقامة اتحاد جمركي – إيجاد مؤسسة مالية أفريقية – ضرورة التعاون الاقتصادي والفني إيجاد مجلس للوحدة الاقتصادية الأفريقية – إيجاد اتحاد مدفوعات أفريقي (وهذا ما سنعرض له تفصيلاً عند دراستنا لخطة عمل لاجوس واتفاقية أبوجا الاقتصادية) .

- كما أصدر المؤتمر التأسيسي عدة قرارات تناولت الأوضاع الاقتصادية المتردية في القارة الأفريقية جاء فيها أن المؤتمر يعرب عن قلقله تجاه النصيب الفعلي للدول الأفريقية في التجارة العالمية والتدهور المستمر في شروط التجارة الخارجية ويري أنه من الضرورة القصوي أن تقوم الدول الأفريقية بتجميع مواردها وتنسيق أوجه نشاطها في الميدان الاقتصادي وضرورة الاستخدام المشترك لموارد وأحواض الأنهار ودراسة استخدام المناطق الصحراوية وتنسيق وسائل النقل والمواصلات وتوفير إمكانية البحث التي من شأنها أن تحفز على النمو الاقتصادي وتوسيع نطاق التجارة وذلك على أساس إقليمي أو بين الأقاليم بعضها بعضا ، وأعرب المؤتمر عن يقينه بأن التعجيل بالنمو الاقتصادي للبلاد الأفريقية المختلفة مرهون بتصريع هذه البلاد وتنويع إنتاجها .

ومن ثم قرر المؤتمر إنشاء لجنة اقتصادية مؤقتة تمهيدية تقوم بالتعاون مع الحكومات الأفريقية والتشاور مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا التابعة للأمم المتحدة لدراسة برامج تسرع الخطوط العريضة للتعاون الاقتصادي بين دول القارة الأفريقية كان قد أعدها المؤتمر وعرض نتائج دراستها على الدول الأعضاء وأهم ما جاء في هذه البرامج :

إنشاء منطقة تجارة حرة بين دول القارة – إنشاء تعريفة خارجية مشتركة لحماية الصناعات الأفريقية الناشئة – إنشاء صندوق لتثبيت أسعار المواد الخام – تنمية التجارة بين دول القارة عن طريق تنظيم المعارض والأسواق التجارية الأفريقية والاشتراك فيها ومرج التسهيلات في المواصلات والترانزيت وتنسيق وسائل المواصلات من إنشاء شركات للطرق البرية والبحرية والجوية وإنشاء اتحاد للمدفوعات .

والمقاصة وتحرير النقد الوطني بصورة مطردة من أية ارتباطات خارجية غير أمنية وإنشاء منطقة نقدية أفريقية والتنسيق بين خطط التنمية الحالية والمستقبلية .

وجاء بالمادة الثانية والعشرين أن مباشرة اختصاصات اللجان المتخصصة لأعمالها تقوم وفقاً لأحكام هذا الميثاق وطبقاً للوائح التي يقررها مجلس الوزراء .

ومن ثم فإنه في مجال آليات منظمة الوحدة الأفريقية لتحقيق أهدافها الاقتصادية نوضح أن ميثاق المنظمة لم ينشئ هيئة دائمة تتولى الإشراف على التعاون الاقتصادي بين دول القارة الأفريقية كما فعلت هيئة الأمم المتحدة بإنشاء المجلس الاقتصادي والاجتماعي أو جامعة الدول العربية بإنشائها المجلس الاقتصادي ولكن ميثاق المنظمة أنشأ كما أوضحنا عدة لجان متخصصة في

مقدمتها اللجان الاقتصادية والاجتماعية .

ونري أن هذه اللجان محدودة النشاط واهنة الأداء وقد جاء ميثاق المنظمة خالياً من تحديد مسئوليتها واختصاصها فضلاً عن العجز في التمويل عندما تشرع في العمل ومن ثم فإن هذه اللجان في إطار الاتحاد الأفريقي في حاجة إلى تزويدها بالإمكانيات المادية والبشرية صاحبة الخبرة وأن تنسيق عملها بالوكالات المتخصصة في الأمم المتحدة ولعل ذلك يحقق الحد الأدنى للتعاون الحقيقي في بعض المجالات بإنشاء صندوق للتنمية أو تدعيم لبنك التنمية الأفريقي وهذا ما دعا مؤتمر رؤساء الدول والحكومات الأفريقية في دورته العادية التاسعة والعشرين القاهرة خلال الفترة من 28 – 30 يونيو عام 1993 م إلى التذكير بأن الدول الأعضاء قد أنشأت البنك الأفريقي البنك الأفريقي للتنمية بوصفه أداة لتمويل تنمية القارة وأشاد بما يحققه البنك من نجاح ملحوظ ومستمر سواء في تنفيذ أهدافه أو تأكيد مصداقيته كمؤسسة مالية رفيعة المستوي وأكد أن إنجازات البنك ما كان يمكن تحقيقها بدون الدعم الثابت والالتزام الراسخ للبلدان الأعضاء رغم ما تشهده معظم هذه البلدان من معوقات خطيرة داخليةوخارجية[1] .

هذا وقد اجتمعت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية الدائمة التابعة لمنظمة الوحدة الأفريقية في مدينة نيامي عاصمة النيجر ما بين 9 – 13 ديسمبر 1963 م كما اجتمعت مرة ثانية في الفترة من 15 – 19 يناير 1965 م بالقاهرة واصدرت عدة قرارات أهمها ضرورة التعاون الاقتصادي بين دول القارة كما أوصت بضرورة إقامة جهاز دولي لتمويل تدفق تجارة الدول النامية لا يكون مقصوراً على تمويل احتياجاتها قصيرة الأجل فحسب بل يمتد كذلك إلى تمويل احتياجاتها

(1) انظـــر :
منظمة الوحدة الأفريقية توصيات وقرارات منظمة الوحدة الأفريقية ولجانها المختلفة في عامها الأول (أديس أبابا 1963) ص ص 113 – 118 ص ص 121 – 124 .

طويلة الأجل والخاصة بأنظمة التنمية الاقتصادية وقد وضح ذلك جلياً من قرارات مجلس وزراء المنظمة في الدورة العادية الخامسة (1) بأكرا عاصمة غانا في الفترة من 14 – 21 أكتوبر 1965 م ، كما أنه في مؤتمر القمة الأفريقي بأديس أبابا عام 1966 م وافق المؤتمر على إنشاء لجنة تنعقد مرة كل سنتين إلا أنها لم تنعقد وابتداء من دورة منظمة الوحدة الأفريقي في كنشاسا في سبتمبر عام 1967 م بدأ مجلس وزراء المنظمة يختص بالجانب الاقتصادي في التعاون الأفريقي بالاشتراك مع اللجنة الاقتصادية التابعة لمنظمة الأمم المتحدة .

واستكمالاً لاهتمام المنظمة بالأوضاع الاقتصادية للمنظمة حيثأصدر مجلس الوزراء المنظمة إعلان أفريقي عن التعاون والتنمية والاستقلال الاقتصادي وتضمن برنامجاً كاملاً عن التعاون والتكامل الاقتصادي بين دول القارة وذلك في دورته الحادية والعشرين بأديس أبابا خلال الفترة من17 – 24 مايو عام 1973 م كما صدر عن مجلس وزراء المنظمة في دورته الثالثة والثلاثون في منروفيا خلال الفترة من 6 – 8 يوليو عام1979 م خطة عمل تضمنت ضرورة تصحيح وتكييف الأجهزة التنظيمية لتنفيذ التعاون العربي الأفريقي مع تطور هذا التعاون وفقاً لما تم الاتفاق عليه في مؤتمر التعاون العربي الأفريقي في القاهرة من مارس1977 م .

وصدر أيضاً عن المنظمة استراتيجية منروفيا في مؤتمر رؤساء الدول والحكومات بإيقاع توجيهات وإجراءات الاكتفاء الذاتي القومي والجماعي في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية من أجل إقامة نظام اقتصادي دولي جديد .[1]

كما صدر عن اجتماع مؤتمر رؤساء الدول والحكومات في دورته الثانية غير

(1) منظمة الوحدة الأفريقية ، قرارات مجلس وزراء المنظمة في الدورة العادية الخامسة بأكرا من الفترة 14 – 21 أكتوبر (أديس أبابا اكتوبر 1965) ص ص 2 – 3 .

العادية في لاجوس خلال الفترة من 28 – 29 إبريل وثيقة خطة عمل لاجوس من أجل التنمية الاقتصادية لأفريقيا (1980 : 2000) وهي تمثل استراتيجية اقتصادية أفريقية تقع في حوالي 140 صفحة وشملت كافة أوجه النشاط الاقتصادي في القارة .

وصدر أيضاً عن المنظمة إعلان بشأن الوضع الاقتصادي في أفريقيا في الدورة العادية الحادية والعشرين بأديس أبابا في يوليو عام 1985 م اشتمل على برنامج تضمن عدة تدابير للتعجيل بتنفيذ خطة عمل لاجوس كما صدر عن المنظمة إعلان يمثل الموقف الأفريقي الموحد بشأن أزمة ديون أفريقيا الخارجية في الدورة غير العادية الثالثة لمؤتمر رؤساء دول وحكومات المنظمة في أديس أبابا في الفترة من 30 نوفمبر إلى ديسمبر عام 1987 .

كما صدر المنظمة برنامج الأولويات الأفريقي للإنعاش الاقتصادي في الفترة من 1986 م – 1990 وصدر أيضاً عن مؤتمر رؤساء الدول والحكومات في الدورة العادية السادسة والعشرين إعلانه بشأن الوضع السياسي والاجتماعي والاقتصادي في أفريقيا والتغيرات الجوهرية التي تحدث في العالم بأديس أبابا في الفترة من 9 – 11 يوليو 1990 ثم صدر عن مؤتمر رؤساء الدول والحكومات في دورته العادية السابعة والعشرين من الفترة 3 – 6 يونيه عام 1991 م معاهدة أبوجا لتأسيس الجماعة الاقتصادية الأفريقية وهي معاهدة تتم على ست مراحل زمنية لا تتجاوز أربعين عاماً تنتهي بإقامة وحدة اقتصادية شاملة لدول منظمة الوحدة الأفريقية وهي في حقيقتها حدثاً تاريخياً يعادل التوقيع على ميثاق المنظمة ذاتهكما عبر عن ذلك د. بطرس بطرس غالي الأمين العام الأسبق لمنظمة الأمم المتحدة

وبعد أن تعرضنا للإطار النظري والمتمثل فيما أصدرته المنظمة من ميثاق وقرارات ووثائق وإعلانات تحدد الاستراتيجية الاقتصادية للمنظمة تتعرض الدراسة للإطار المؤسس والهيكلي والمتمثل في آليات المنظمة وهي الأداة

لتحقيق وتنفيذ هذه الاستراتيجية وكذلك أجهزة المنظمة وعلاقتها التنظيمية باللجنة الاقتصادية لأفريقيا وكذا علاقة المنظمة التنظيمية بالتجمعات الاقتصادية الفاعلة في القارة .

ثالثاً : الإطار المؤسس والهيكلي لمنظمة الوحدة الأفريقية

يتناول الباحث في الإطار المؤسسي والهيكلي لمنظمة الوحدة الأفريقية علاقة منظمة الوحدة الأفريقية وآلياتها التي يقررها ميثاق المنظمة وقراراتها باللجنة الاقتصادية لأفريقيا التابعة للأمم المتحدة ونشاطها بالقارة الأفريقية من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية كما يتناول البحث علاقة منظمة الوحدة الأفريقية بالتجمعات الاقتصادية داخل القارة وهي العلاقة التنظيمية التي يقررها ميثاق المنظمة وقراراتها وإعلاناتها وذلك بغية تحقيق وتنفيذ الاستراتيجية الاقتصادية للمنظمة وذلك على النحو التالي :

1- اللجان والوكالات المختصة بالشئون الاقتصادية والاجتماعية داخل منظمة الوحدة الأفريقية :

قامت الأمم المتحدة بتشكيل اللجان الاقتصادية الأقليمية عام 1946 ولم تنشأ اللجنة الاقتصادية لأفريقيا إلا في عام 1958 وذلك بسبب ظروف الاستعمار في القارة الأفريقية وقد أنشئت هذه اللجنة بواسطة المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة تطبيقاً لأحكام المادة 68 من ميثاق الأمم المتحدة والتي تنص على أن ينشئ المجلس الاقتصادي والاجتماعي لجانا للشئون الاقتصادية – الاجتماعية ولتعزيز حقوق الإنسان كما ينشئ غير ذلك من اللجان التي قد يحتاج إليها لتأدية وظائفه والنطاق الجغرافي الذي تعمل فيه اللجنة حصرً ا

شاملاً لكل القارة الأفريقية ومدغشقر والجزر الأفريقية الأخرى[1] .

هذا وتعتبر هذه اللجنة نقطة تحول في تاريخ أفريقيا إذ تعبر عن اهتمام الأمم المتحدة بالأوضاع الاقتصادية في القارة الأفريقية .

ولهذه اللجنة مجموعات إقليمية تعمل في نطاقها اقتصادياً واجتماعياً وقد تكونت أربعة مجموعات إقليمية داخل القارة الأفريقية وهي :

مجموعة شرق أفريقيا الإقليمية ومجموعة غرب أفريقيا ومجموعة شمال أفريقيا ومجموعة وسط أفريقيا .

وقد بدأت اللجنة بعشرة أعضاء ثم بلغ عددها 41 عضوًا وعمل هذه اللجنة هو اتخاذ الإجراءات لتيسير كل ما يتعلق بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية لأفريقيا بهدف رفع مستوي النشاط الاقتصادي ومستوي المعيشة في أفريقيا والحفاظ على تقوية العلاقات الاقتصادية بين دول القارة بعضها وبعض وبين الدول الأفريقية وباقي دول العالم . ومنوط بهذه اللجنة أيضاً الأشراف على الأبحاث والدراسات الاقتصادية والاجتماعية والفنية لمشاكل التنمية وبالرغم من أن مركزها في أديس أبابا إلا أنها تعتبر جزءً ا من هيئة الأمم المتحدة وهي مسئولة أمام المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة وكذلك ميزانتيها من الأمم المتحدة يوافق المجلس الاقتصادي والاجتماعي على برامجها وميزانيتها وهي لا تستطيع أن تنشئ جهازاً تابعاً لها إلا بعد بموافقة المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة.

(1) أنظر : جمهورية مصر العربية وزارة الخارجية: الدبلوماسية المصرية في أفريقيا خلال خمسة عشر عاماً 1977 – 1991 أهم الوثائق الصادرة عن منظمة الوحدة الأفريقية التي تعني بالأهداف الاقتصادية للمنظمة واستراتيجية المنظمة لمعالجتها – القاهرة 1992 ص ص 919 – 1033 – منظمة الوحدة الأفريقية: إعلان الموقف الأفريقي الموحد بشأن أزمة ديون أفريقيا الخارجية في الفترة من 30 نوفمبر إلى ديسمبر 1987 أديس أبابا ديسمبر 1987 ص ص 1 – 17 .

هذا ويعتبر مؤتمر الوزراء اعلي سلطة لوضع سياسة اللجنة ويتكون من وزراء حكومات الدول الأعضاء المسئولين عن الشئون الاقتصادية والتمويلية والتخطيط والتنمية ويجتمع مرة كل سنتين ولهذه اللجنة لجنتان فرعيتان هما لجنة الخبراء وهم موظفون حكوميين من الدول الأعضاء مختصون بالمسائل الاقتصادية والتخطيط وتقوم بمراقبة الأعمال الفنية من سكرتارية اللجنة وتتخذ التوصيات لمؤتمر الوزراء وتجتمع مرة واحدة في السنة والثانية هي اللجنة التنفيذية وأعضائها لهم مكاتب في مؤتمر الوزراء وهم الرئيس ونائب الرئيس ومقرر المؤتمر وعضوان من كل مجموعة تابعة للجنة الاقتصادية لأفريقيا التابعة للأمم المتحدة وعضوان أفريقيان من المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة أحدهما ممثل دول الفرانكفون .

والأخرى ممثل دول الانجلوفون ووظيفة هذه اللجنة هي تقوية العلاقة والصلة بين سكرتارية اللجنة وبين الأعضاء وذلك في تنفيذ برامج العمل كما أن لها دوراً إيجابياً في العمل بين دورات مؤتمر الوزراء ويجتمع مرتين في السنة .

وسكرتارية اللجنة مركزها أديس أبابا ومكاتبها الإقليمية في لوزاكا – نيامي – كنشاسا ويعمل بها 400 مهني متضمنة مجموعة من الاقتصاديين ومن مؤتمر وزراء اللجنة الذي عقد في تونس في الفترة من 8 – 13 فبراير عام 1971 وضع المؤتمر برنامج عمل اللجنة وأوليات العمل في الفترة 1971 – 1976 وأهداف التنمية في الفترة العشرين الثانية هي الوصول إلى

درجة نمو تبلغ 6 ٪ حيث بلغت درجة النمو خلال الستينات 4.3 ٪ .

هذا وقد جاء تأسيس اللجنة الاقتصادية لأفريقيا التابعة للأمم المتحدة E.C.A عام 1958 دفعة قوية للتعاون الاقتصادي في أفريقيا ولا نستطيع أن ننكر الدور الهام الذي قامت به اللجنة في بداية نشاطها ومنها القرار الذي دعا السكرتارية

التنفيذية للجنة إلى القيام بعمل مسح كامل أولي للتجارة الداخلية في أفريقيا وظروف التصنيع داخل القارة الأفريقية وأيضاً الدعوة إلى عقد مؤتمر لرجال الأعمال الأفريقيين وكانت الخطوة العملية الأولى التي تنبتها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في فبراير عام 1961 هو القرار الخاص بإنشاء بنك التنمية الأفريقي وقد أصبح حقيقة واقعة وبدأ البنك يمارس نشاطه في أول يوليو عام 1966 في أبيدجان .

ومن هذا الخصوص قد أكد مستر أماتي AMATI أن E.C.A قد صاغت برنامجاً للتعاون بين دول القارة في مجال النقل البري والجوي والبحري وذلك عن طريق إقامة شركات أفريقية مشتركة على أسس إقليمية وشبة إقليمية علاوة على استخدام كوابل الأقمار الصناعية والكوابل البحرية للربط بين كل الدول الأفريقية وأكد أنه لابد أن تدخل منظمة الوحدة الأفريقية في علاقة عمل تنظيمية مع أجهزة الأمم المتحدة لضمان الاستفادة بأكبر قدر ممكن من الموارد المتاحة لأجهزة الأمم المتحدة بما يحقق فاعلية لدور منظمة الوحدة الأفريقية في تحقيق التوازن الاقتصادي وتنشيط التعاون بين دول القارة [1] .

ومنذ قيام منظمة الوحدة الأفريقية عام 1963 حدثت خلافات واحتكاكات بين اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومنظمة الوحدة الأفريقية لأنهما يعملان في مجال

(1) انظر من علاقة اللجنة الاقتصادية التابعة للأمم المتحدة بمنظمة الوحدة الأفريقية ، عهدي عبد الملك ، التكتل الاقتصادي في أفريقيا ، في السياسة الدولية ، العدد السابع يناير 1967 .
د . بطرس غالي ، العلاقات الدولية في إطار منظمة الوحدة الأفريقية ، م س ذ ص ص 468 – 471
د . يحيي حلمي رجب ، م س ذ ص ص 269 – 272 .
«مستر أماتي ممثل غانا في المنظمة العالمية وقد عمل بمنظمة الوحدة الأفريقية وله خبرة يعتد بها في هذا الشأن وقد أسندت له بعض الأعمال الخاصة بإعادة هيكلة اللجان داخل منظمة الوحدة الأفريقية وقد ألف كتاب عام 1989 من واقع خبرته العملية وأشار إلى التعاون بين اللجنة الاقتصادية في أفريقيا التابعة للأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية .

واحد وهو الإشراف على النشاط الاقتصادي بالقارة وقد حاول «ديالوتيللي» أول سكرتير عام إداري لمنظمة الوحدة الأفريقية أن يخضع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا التابعة للأمم المتحدة تحت إشرافه ودار جدل كثير حول هذا الموضوع وانتهي إلى أن اللجنة بالرغم من أنها تعمل في أفريقيا إلا أنها جزء من هيئة الأمم المتحدة والجهة المسئولة عن نشاطها وأعمالها هي منظمة الأمم المتحدة .

وقد نتج عن دراسة العلاقة القائمة بين اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومنظمة الوحدة الأفريقية أن تم إبرام اتفاقية دولية بينهما من نوفمبر عام 1965 تضمنت تنظيم التعاون بينهما وقد أدي هذا التعاون إلى أن اللجنة الاقتصادية لأفريقيا التابعة للأمم المتحدة قد تحملت وحدها عبء تنشيط التعاون الأفريقي وأن كان التعاون في ظاهرة عملاً مشتركاً بين الهيئتين ويرجع إنفراد اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بتنشيط التعاون الاقتصادي إلى إخفاق منظمة الوحدة الأفريقية في ذلك رغم أن الأعضاء في كلتا الهيئتين من الدول الأفريقية ذاتها إلا أن القدرة المالية لمنظمة الوحدة الأفريقية أقل من ميزانية اللجنة الاقتصادية لأفريقيا حيث بلغت الميزانية خلال عام 1971 م 569000 دولار للأنشطة الاقتصادية وحدها وارتفعت هذه المبالغ صعوداً خلال عقد الثمانينيات والتسعينيات وما تلاها من عقود.

كما أن الخبراء الذين يعملون في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أكفاء من الذين يعملون في منظمة الوحدة الأفريقية ويرجع ذلك إلى عدة اعتبارات منها ارتفاع مرتبات خبراء الأمم المتحدة عن خبراء منظمة الوحدة الأفريقية وقد تم التفاهم بين السكرتير العام الإداري لمنظمة الوحدة الأفريقية وسكرتير اللجنة الاقتصادية لأفريقيا التابعة للأمم المتحدة على العمل سوياً وتتويجاً لهذا التعاون بين اللجنتين أصدر مؤتمر رؤساء الدول والحكومات الذي عقد في دورته العادية الثالثة في أديس أبابا في الفترة من 5 – 9 نوفمبر عام 1966 قراراً عن التعاون الاقتصادي والاجتماعي أشار فيه إلى أهمية مشكلة التعاون الاقتصادي والاجتماعي التي

أوردها ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية وأحيط المؤتمر علماً بتقرير الأمين العام الإداري بشأن نتائج اجتماعات الخبراء المختلفة التي تنظمها معاً كل من اللجنة الاقتصادية والاجتماعية ومنظمة الوحدة الأفريقية في شتي المشاكل الاقتصادية والاجتماعية وأن المؤتمر قرر تكليف اللجنة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (بدراسة النواحي المختلفة للتعاون الأفريقي في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية تفصيلاً) من أجل التوصية بالقيام بأي عمل مشترك من شأنه التعجيل بتحقيق التقدم في هذه المجالات وكلف المؤتمر لهذا الغرض الأمين العام أن يواصل في إطار التعاون المنطقي معه اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وشتي المنظمات التي تعمل في أفريقيا بالدراسات المختلفة التي تبرز مشاكل وإمكانيات المستقبل بالنسبة للتعاون الأفريقي في المجال الاقتصادي والاجتماعي وقرر المؤتمر الموافقة على توصيات الاجتماعات المشتركة لمنظمة الوحدة الأفريقية واللجنة الاقتصادية في قطاعات التجارة والتنمية والنقل والمواصلات التي وردت في تقرير الأمين العام الإداري لمنظمة الوحدة الأفريقية[1] .

ثم أصدر مجلس وزراء منظمة الوحدة الأفريقية في دورته الحادية عشرة بأديس أباب أثيوبيا في الفترة من 20 – 24 فبراير عام 1968 قراراً ذكر فيه بقرارات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا الصادرة بلاجوس عام 1967 بشأن تمثيل أو مشاركة الأقاليم غير المستقلة التالية : أنجولا – موزمبيق – غينيا – المسماه البرتغالية – جنوب أفريقيا – ناميبيا .

(1) انظر :
جمهورية مصر العربية ، وزارة الخارجية قرارات وتوصيات وبيانات منظمة الوحدة الأفريقية من عام 1963 – 1983 م س ذ ص 98 من هنا منظمة الوحدة الأفريقية قرارات مؤتمر رؤساء الدول والحكومات لمنظمة الوحدة الأفريقية في الدورة العادية الثالثة (أديس أبابا : أثيوبيا في الفترة من 5 – 9 نوفمبر 1966 م).

وفي الدورة العاشرة لمؤتمر وزراء اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في تونس في فبراير عام 1971 م صرح مستر جاردكر سكرتير اللجنة بأن التعاون بين المنظمتين أدي إلى تحقيق بعض الأنشطة التي تقوم بها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا التابعة للأمم المتحدة لصالح الدول الأفريقية وتنسيق العمل بين المنظمتين لذلك فأننا نري أن التعاون وليس الرقابة هو الذي يجب أن يكون بين منظمة الوحدة الأفريقية وبين اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لتحقيق الأهداف المشتركة لخدمة التنمية الاقتصادية في أفريقيا وكان ذلك بمناسبة ما أصدره مجلس وزراء منظمة الوحدة الأفريقية في أغسطس عام 1970 من برنامج التعاون الاقتصادي والاجتماعي وعنوانه منظمة الوحدة الأفريقية ودورها في الميدان الاقتصادي والاجتماعي ونص على تكليف الأمانة العامة لمنظمة الوحدة الأفريقية بوضع اتصال مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا للأمم المتحدة ومختلف المنظمات وطلب عقد اجتماعات مشتركة بين ممثلي الهيئات المختلفة لتنسيق تجاربهم الاقتصادية كما طلب من الدول الأفريقية أن يكون بها مكاتب اتصال خاصة تكلف بالاتصال بالأمانة العامة لمنظمة الوحدة الأفريقية والأمانة العامة للجنة الاقتصادية لأفريقيا .

كما أصدر مجلس وزراء منظمة الوحدة الأفريقية الذي عقد في دورته العادية الحادية والثلاثين بالخرطوم خلال الفترة من 17 – 18 يوليو عام 1978 قراراً ذكر فيه بالقرار رقم 291 الصادر عن الدورة الثانية عشر عن مؤتمر وزراء اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في 26 فبراير 1977 والذي أوصي بأن يعلن المجتمع الدولي عقداً للنقل والمواصلات في أفريقيا ومن ثم فإن المجلس يهنئ اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بمرور واحد وعشرين عاماً على إنشائها ويوافق على برنامج الأنشطة .

المتضمنة في الوثيقة بشأن الاحتفال بالعيد الحادي والعشرين للجنة الاقتصادية لأفريقيا وعلي وجه الخصوص :

فكرة بحث التكامل الاقتصادي والاعتماد الجماعي على الذات في أفريقيا [1] .

ومع ازدياد وتفاقم المشكلات الاقتصادية داخل دول القارة الأفريقية في أواخر السبعينيات وبداية الثمانينيات والتسعينيات بشكل أصبح يمثل عائقاً حقيقياً أمام فرص التنمية الاقتصادية كان اللجنة الاقتصادية لأفريقيا دور هام في معالجة هذه المشكلات .

2- علاقة منظمة الوحدة الأفريقية التنظيمية بالتجمعات الاقتصادية الفاعلة في القارة الأفريقية :

بعد أن تعرضت الدراسة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وتعاونها مع أجهزة منظمة الوحدة الأفريقية وآلياتها لتحقيق التنمية الاقتصادية لدول القارة إعمالاً لما تضمنه ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية من تنسيق التعاون بين دول القارة .

يتعرض الباحث للعلاقة التنظيمية بين منظمة الوحدة الأفريقية والتجمعات الاقتصادية الفاعلة في القارة وهي ما نعني بها العلاقة التي يحكمها ويقررها الإطار النظري للمنظمة والمتمثلة فيما أصدرته المنظمة من ميثاق وقرارات وإعلانات

(1) انظر : د . يحيي حلمي رجب ، م س ذ ص ص 272 – 273 .
جمهورية مصر العربية وزارة الخارجية قرارات وتوصيات وبيانات منظمة الوحدة الأفريقية ، م س ذ ص 342 ، ص ص 507 – 509 .

ووثائق حيث تضمن الميثاق في أهدافه ومبادئه تحقيق التعاون الاقتصادي وعندما تفاقمت المشكلات الاقتصادية وعلاجاً لهذه الأزمة فقد اتخذت المنظمة التكامل أسلوباً من أساليب تحقيق التعاون بين دول القارة فقد أصبح الالتجاء إلى صيغ التكامل بين الدول المتقاربة في أحوالها من الأمور الجديرة بالاهتمام والملاحظة .

ذلك أن التكامل الإقليمي يعد إحدي السمات الرئيسية للعالم فإذا كانت صيغة التكامل الأوروبي ممثلة في الجماعة الاقتصادية الأوروبية تستقطب الاهتمام في هذا المجال بتمتعها .

بدرجة عالية من الاعتماد المتبادل في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية فإن الدول الم تخلفة أصبحت أحوج من غيرها لإقامة وتأسيس التعاون بينها عن طريق الأسلوب المتقدم (التكامل) فالتكامل ضرورة لابد من مراعاته ا بالنسبة لهذه الدول ويغدو التكامل أمراً لا مناص منه للدول الأفريقية فهذه الدول تعاني من أوضاع اقتصادية غاية في السوء والتكامل من كل هذه الأحوال شديدة الخطورة يعد من الحلول الفعالة في هذا النطاق [1] .

وتحقيقاً لهذا التكامل فقد صدر عن المنظمة وثيقة عمل لاجوس الاقتصادية التي تضمنت إنجازاً لهذا التكامل :

القيام أثناء عقد الثمانينيات بما يلي :

(1) انظر :

عبد المنعم سعيد ، الجماعة الأوروبية تجربة التكامل والوحدة (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية 1986) ص 3 .

د . بطرس غالي ، الدبلوماسية المصرية في أفريقيا عام 1991 في السياسة الدولية ، العدد 107 يناير 1992 ص ص 9 – 11 .

1 -تقوية المجموعات الاقتصادية القائمة وإنشاء مجموعات اقتصادية أخري في مناطق أفريقيا الأخرى وذلك لتغطية القارة ككل (وسط أفريقيا – شرق أفريقيا – شمال أفريقيا – جنوب أفريقيا) .

2 -التعزيز الفعال للتكامل القطاعي على المستوي القار ي وخاصة في المجالات الزراعة والغذاء والنقل والمواصلات والصناعة والطاقة .

3 -تشجيع التنسيق والتوافق فيما بين المجموعات الاقتصادية الحالية والمستقبلية من أجل إنشاء سوق أفريقيا مشتركة تدريجياً .

القيام أثناء عقد التسعينيات بما يلي :

1 -متابعة اتخاذ التدابير اللازمة للنهوض بالتكامل القطاعي من خلال تنسيق استراتيجيتنا وسياستنا وخططنا الخاصة بالتنمية الاقتصادية وتشجيع المشروعات المشتركة وخاصة في المجالات الاقتصادية المذكورة في وثيقة لاجوس وتنسيق سياساتنا المالية والنقدية .

2 -اتخاذ التدابير من أجل إنشاء سوق أفريقية مشتركة والتدابير الأخري التي من شأنها أن تؤدي إلى تحقيق مقاصد وأهداف الجماعة الاقتصادية لأفريقيا التي تؤكد من جديد التزامنا بأن تنشأ بحلول عام 2000 معاهدة تعقد لهذا الغرض جماعة اقتصادية أفريقية تكفل التكامل الاقتصادي والاجتماعي والثقافي لقارتنا !

هذا وقد تم بالفعل في نوفمبر عام 1992 موافقة رؤساء حكومات المنظمة على المعاهدة المؤسسة للجماعة الاقتصادية الأفريقية في أبوجا في يونيو عام 1991 في مؤتمر القمة السابع والعشرين على أن يبدأ العمل بأحكام هذه المعاهدة بعد مرور ثلاثين يوماً على إيداع موافقة ثلثي الدول الأعضاء في المنظمة والتصديق عليها وقد أكتمل عدد الدول المصدقة عليها بتصديق دولة الكاميرون في مارس

عام 1995 وهكذا بعد أن تم إنجاز الهدف التاريخي للمنظمة بتصفية الاستعمار من على الأراضي الأفريقية فأنه سيبقي مهمة إنجاز التعاون والتكامل بين دول القارة بمثابة المهمة الرئيسية لمنظمة الوحدة الأفريقية ويج يء إنشاء الجماعة الاقتصادية الأفريقية لتعزيز وتدعيم التعاون بين دول القارة الأفريقية ذلك أن تأسيس الجماعة ولو أنه يجيء ليؤكد العمل على تحقيق التعاون بين دول القارة .

ومن ثم فإن هذه الجماعة بآلياتها إنما تمثل هدفاً استراتيجياً للمنظمة لتحقيق التكامل الاقتصادي بين التجمعات الاقتصادية في القارة[1] .

وهكذا نري أن الإطار النظري للمنظمة قد وضع أساساً في ميثاقها وقراراتها وفقاً لاستراتيجية اقتصادية تحقق التكامل وذلك بتدعيم التجمعات الاقتصادية القائمة والتي يتم إنشائها وإن هذه التجمعات تعمل وفق إطار تنظيمي بينها وبين منظمة الوحدة الأفريقية (الاتحاد الأفريقي حاليًا) بما يحقق هدف المنظمة بإنشاء الجماعة الاقتصادية الأفريقية التي يمكن أن تحقق هدف الاتحاد الأفريقي في التعاون الدولي مع الجماعة الاقتصادية الأوروبية والتكتلات الاقتصادية الأخري مثل الولايات المتحدة الأمريكية واليابان والاتحاد الأوروبي وغيرهما[2] .

(1) أنظر :

د . مصطفي سلامة حسين ، الجماعة الاقتصادية الأفريقية ، قراءة قانونية في السياسة الدولية العدد 112 يوليو 1992 ص ص 31 – 48 .

(2) المرجع السابق.

المبحث الثاني
الاتحاد الأفريقي والتعاون الاقتصادي في إطار مبادرة الشراكة الجديدة للتنمية في أفريقيا نيباد NEBAD

جاء الإعلان عن قيام وتأسيس الاتحاد الأفريقي ليضع الكثير من علامات الاستفهام ولذا سوف نتعرض لفكرة الاتحاد ودوافعه وطبيعته واتساقه مع ما كان في منظمة الوحدة الإفريقية ثم مستقبل الاتحاد .

بداية يمكن القول أن منظمة الوحدة الأفريقية حاولت ما سعت طاقاتها احتواء بعض المنازعات الأفريقية في إطارها سواء بالتسوية السليمة أو بإقرار مبدأ قدسية الحدود الذي عمل على استقرارها وذلك أيضاً في إطار إعمال مبدأ فلتحاول أفريقيا أولاً بينما كانت مجالات التعاون الاقتصادي محدودة أن لم تكن خافته وفي الجانب الإنساني كان الإعلان عن حقوق الإنسان والشعوب والطفل والمرآة محسوباً للمنظمة تلك التي أكدت بلا شك على الشخصية الأفريقية في المجالين الإقليمي والعالمي وأكدت على معرى الأفريقية .

ورغم ما تعرضت له منظمة الوحدة الأفريقية من أزمات فقد أسهمت إيجابياً في تعزيز تضامن شعوب القارة ودولها كما قطعت شوطاً لا بأس به في سبيل دفع التكامل الاقتصادي والتعاون بين الدول والأقاليم وعلى مستو ى القارة كلها ومن قبل ذلك خطة عمل لاجوس عام 1980 واتفاقية أبوجا الخاصة بإقامة الجماعة الاقتصادية الأفريقية والتي دخلت حيز التنفيذ عام 1994 كما سعت المنظمة مع التسعينيات من القرن العشرين للتكيف مع المناخ الجديد في عالم ما بعد انتهاء الحرب الباردة ، فأقرت عدم الاعتراف بالنظم التي تصل للسلطة بطرق غير دستورية كما أقامت المنظمة آلية منع وإدارة وتسوية النزاعات عام 1993 ورغم أن الأفارقة قد تمكنوا عموماً بعد انتهاء الحرب الباردة وتغير التحالفات في أي مجال آخر أنهم وجدوا أن المنظمة بميثاقها وقراراتها غير قادرة على مواجهة تحديات العولمة بسلبياتها وأثارها المدمرة خاصة في ظل الأزمات والصراعات

والحروب الأهلية التي اجتاحت القارة مع هذه الظروف المحلية والعالمية ووسط أزمة اقتصادية طاحنة .

وفي سياق مواجهة هذه الأزمات السياسية والاقتصادية التي واكبت نهاية القرن العشرين وبداية القرن الحادي والعشرين فقد جاء التحول من الأفارقة والمتمثل في الإجماع السريع للدول الأفريقية على إقامة الاتحاد الأفريقي كمؤشر على رغبة الأفارقة في إنجاز التكامل الاقتصادي والوحدة السياسية .

كما يعكس تأسيس الاتحاد الأفريقي الأمل في أن يكون بمثابة آلية مؤسسية قادرة على نقل أفريقيا من حالة الفوضى وعدم الاستقرار والصراعات والحروب إلى حالة من الاستقرار والسلام والأمن الأمر الذي يهيئ القارة لعملية التنمية والإصلاح الاقتصادي باعتبار أن الاتحاد الأفريقي يصبح بمثابة الإطار التنظيمي الملائم لنقل أفريقيا من حالة الإهمال والتهميش الدولي التي فرضتها ظروف العولمة وغيرها إلى حالة أفضل من الاهتمام والتعاون وبناء شراكات إيجابية بناءه مع القوي الدولية المتعددة [1] .

ومن ثم فإن المنظمة لابد أن تتطور ولابد أن تحقق أهدافها نص عليها ميثاقها وأهدافاً استحدثتها المتغيرات الإقليمية والعالمية التي انعكست في معظمها سلباً على القارة الأفريقية الأمر الذي يجعلنا نتعرض لمسيرة الاتحاد الأفريقي على الوجه التالي :

1- قمة الجزائر :

التوجه الليبي في سرت الأولى ، فلم تكن سرت الأولى التي عقدت في ليبيا في الفترة من 8 – 9 سبتمبر 1999 م إلا بداية فاعلة وتطبيقية للاتحاد الأفريقي وانعقاد قمة في ليبيا لبحث الاتحاد الأفريقي كان مخططاً لها من قبل بدراسة

(1) المصدر السابق.

لتفعيل منظمة الوحدة الأفريقية وكانت البداية في مؤتمر في مؤتمر رؤساء الدول والحكومات الأفريقية الذي عقد في الجزائر في دورته العادية الخامسة والثلاثين (في الفترة من 12 – 14 يوليو 1999) وحيث صدر قرار بقبول الدعوة المقدمة من الرئيس الليبي السابق معمر القذافي لاستضافة بلاده لمؤتمر قمة استثنائي للمنظمة خلال الفترة من 6 – 9 سبتمبر 1999 لمناقشة سبل وأدوات تفعيل منظمة الوحدة الأفريقية بما يتماشى مع التطورات السياسية والاقتصادية العالمية وإعداد القارة الأفريقية بما يتضمن لها الحفاظ على مقدراتها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في إطار عملية العولمة .

2- القمة الاستثنائية الرابعة لمنظمة الوحدة الأفريقية « سرت 1 » .

في 9/ 9/ 1999 صدر عن القمة الاستثنائية الرابعة لمؤتمر رؤساء الدول والحكومات الأعضاء بمنظمة الوحدة الأفريقية إعلان سرت الذي نص ضمن أمور أخري على ما يلي :

أ- إنشاء الاتحاد الأفريقي طبقاً لأهداف ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية وأحكام معاهدة إنشاء الجماعة الاقتصادية الأفريقية .

ب- التعجيل بمسيرة إدخال المعاهدة المؤسسة للجماعة الاقتصادية الأفريقية إلى حيز النفاذ وتحديداً فيما يتعلق بما يلي :

- ضغط المدد الزمنية لمراحل تنفيذ معاهدة أبوجا .

- العمل على التعجيل بإنشاء كافة المؤسسات المنصوص عليها بمعاهدة أبوجا كالبنك المركزي الأفريقي والاتحاد النقدي الأفريقي ومحكمة العدل الأفريقية وبصفة خاصة برلمان عموم أفريقيا (نص الإعلان على استهداف الدول الأعضاء إنشاء البرلمان عام 2000) .

– تدعيم وتقوية الجماعات الاقتصادية الإقليمية لتحقيق أهداف الجماعة الاقتصادية الأفريقية والوحدة المنشودة .

ج – تفويض المجلس الوزاري للمنظمة باتخاذ الخطوات اللازمة لتنفيذ ما تقدم من قرارات ولاسيما إعداد الوثيقة القانونية المنشئة للاتحاد على أن يقوم المجلس الوزاري برفع تقرير في هذا الشأن إلى الدورة العادية رقم 36 لمؤتمر قمة منظمة الوحدة الأفريقية كما طلب مؤتمر رؤساء الدول والحكومات من الأمين العام للمنظمة آنذاك القيام بكافة الإجراءات ذات الصلة لمتابعة تنفيذ هذه القرارات بصورة عاجلة .

3- إعداد مشروع الوثيقة التأسيسية للاتحاد الأفريقي :

ترتيباً على التكليف الصادر بإعلان سرت والخاص بإنشاء الاتحاد الأفريقي قامت الأمانة العامة المنظمة بإعداد مشروع نص الوثيقة التأسيسية للاتحاد الأفريقي الذي تمت دراسته في عدد من الاجتماعات :.

- الاجتماع الأول للخبراء القانونيين والبرلمانيين لبحث مشروعي القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي وبروتوكول إنشاء برلمان عموم أفريقيا (أديس أبابا 17 – 21 إبريل 2000) .

- الاجتماع الثاني للخبراء القانونيين والبرلمانيين لبحث مشروعي القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي وبروتوكول إنشاء برلمان عموم أفريقيا طرابلس 21- 30 مايو 2000 .

- المؤتمر الوزاري لبحث مشروعي القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي وبروتوكول إنشاء عموم أفريقيا 31 مايو – 2 يونيو 2000 .

4- اعتماد الوثيقة التأسيسية للاتحاد الأفريقي :

اعتمدت الدورة العادية رقم 36 لمؤتمر رؤساء الدول والحكومات الأعضاء بالمنظمة لومي 10-12 يوليو 2000 مشروع الوثيقة التأسيسية للاتحاد الأفريقي حيث تم اعتماد القانون التأسيسي رسمياً في 11 يوليو 2000 وعند اختتام أعمال الدورة في 12 يوليو 2000 كانت 27 دولة قد وقعت على الوثيقة (الجزائر – الجمهورية العربية الصحراوية الديموقراطية – ليبيا – السودان – بنين – بوركينا فاسو – بوروندي – الرأس الأخضر – جمهورية أفريقيا الوسطي – تشاد – جيبوتي – غينيا الاستوائية – أثيوبيا – جابون – جامبيا – غانا – غينيا – ليستو – ليبيريا – مدغشقر – مالاوي – مالي – النيجر – السنغال – سيراليون – توجو – زامبيا) بينما قامت مصر بالتوقيع على القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي في 22/ 1/ 2001 بأديس أبابا .

وتجدر الإشارة إلى أن الوفد المصري الذي شارك في قمة لومي قد طلب إدخال ثلاث تعديلات على مشروع الوثيقة وهي التعديلات التي تم الأخذ بها جميعاً وهي :

أ- تعديل على المادة الرابعة / ج بما من شأنه قصر حق الاتحاد في التدخل في الدول الأعضاء على حالات ثلاث محددة هي جرائم الإبادة – الجرائم ضد الإنسانية – جرائم حرب .

ب- تعديل على المادة 25 بإضافة اللغة العربية لتكون ضمن عمل الاتحاد .

ت- إضافة مادة ختامية تؤكد تطابق وحجية النصوص الأصلية الأربعة للوثيقة المحررة باللغات العربية والإنجليزية والفرنسية والبرتغالية .

5- القمة الاستثنائية الخامسة لمنظمة الوحدة الأفريقية سرت 2 :

طبقاً للفقرة الثالثة من البند الثامن من إعلان قمة سرت دعت ليبيا إلى عقد

القمة الاستثنائية الخامسة للمنظمة خلال الفترة من 1-2 مارس 2001 بمدينة سرت قمة سرت 2 وتجدر الإشارة إلى أن موقف توقيعات الدول الأعضاء بالمنظمة في نهاية أعمال الدورة العادية رقم 73 للمجلس الوزاري للمنظمة في طرابلس 22 – 26 فبراير 2001 وكان كما يلي 44 دولة موقعة 21 دولة مصدقة علماً بأنه طبقاً للمادة 28 من الوثيقة التأسيسية فإن دخول الوثيقة حيز النفاذ يتطلب إيداع تصديقات أغلبية ثلثي الدول الأعضاء وهو ما يعني 36 دولة من بين الدول الـ 53 الاعضاء .

وفي استجابة للمساعي الليبية للإعلان عن إنشاء الاتحاد الأفريقي على الرغم من عدم اكتمال عدد التصديقات اللازمة فقد شهدت قمة سرت 2 الإعلان عن إنشاء الاتحاد الأفريقي بالمفهوم القانوني مرتبطاً بإيداع وثائق التصديق الـ 36 دولة القمة اتصالاً بتنفيذ قرار قمة سرت حول الاتحاد الأفريقي قد نص – ضمن أمور أخري – على ما يلي :

- مطالبة الدول غير المصدقة على الوثيقة التأسيسية للاتحاد الأفريقي بالإسراع بالتصديق على الوثيقة .

- تفويض الأمين العام بالتشاور مع الدول الأعضاء من خلال المندوبين الدائمين وخبراء تلك الدول على أن يتم رفع نتائج أعمالهم إلى لجنة وزارية يتم إنشاؤها لهذا الغرض وذلك قبل رفعها إلى المجلس والمؤتمر .

- تفويض الأمين العام بإجراء المشاورات اللازمة مع الدول الأعضاء اتصالاً بسبل ومحددات إنشاء هياكل الاتحاد الأفريقي (بما في ذلك الوثائق المنظمة لعمل تلك الهياكل) مع إعطاء الأولوية للهياكل التالية : المؤتمر المجلس التنفيذي ، اللجنة ، ولجنة المندوبين الدائمين .

- تفويض الأمين العام بالتشاور مع الدول الأعضاء لتقديم مقترحات بشأن

هيكل ومهام وسلطات اللجنة .

- مطالبة الدول الأعضاء باتخاذ الخطوات والإجراءات اللازمة للتعريف والتوعية بالاتحاد الأفريقي حتى يكون بحق تجمعاً للشعوب فضلاً عن مطالبة الأمانة العامة للمنظمة والتجمعات الإقليمية باتخاذ الخطوات المكملة اللازمة للتعريف بالاتحاد .

- واتصالاً بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي ECOSOCC أكد القرار على أهمية مشاركة المنظمات الأفريقية غير الحكومية والمنظمات الاجتماعية / الاقتصادية والجمعيات المهنية ومنظمات المجتمع المدني بوجه عام في مسيرة الاندماج الأفريقي وكل من عمليتي تحديد وتنفيذ برامج الاتحاد الأفريقي كما طالب القرار الأمين العام بالتشاور مع الدول الأعضاء لتقديم تقرير شامل حول ECOSOCC أمام الدورة العادية الـ 76 للمجلس متضمناً توصيات بشأن كل من الهيكل وكيفية العمل والتشغيل ومجالات الاختصاص العلاقة مع هياكل الاتحاد الأخري / أسلوب وشروط اختيار أعضاء الـ ECOSOCC اللازمة كما شهدت سرت 2 قبل اختتامها اكتمال توقيع الدول الأعضاء على الوثيقة 53 دولة .

6- دخول الوثيقة التأسيسية حيز النفاذ :

قامت نيجيريا في 26 إبريل بإيداع وثيقة تصديقها على الوثيقة التأسيسية للاتحاد الأفريقي لتصبح بذلك الدولة رقم 36 التي تودع وثائق تصديقها على الوثيقة المذكورة وبناء عليه وباستكمال تصديقات ثلثي الدول الأعضاء بالمنظمة على الوثيقة المذكورة والتي تدخل حيز النفاذ بعد ثلاثين يوماً من تاريخ إيداع

وثيقة للتصديق فإن الوثيقة التأسيسية للاتحاد الأفريقي قد دخلت حيز النفاذ في 26 مايو 2001 م .

ومن ناحية أخري ، ووفقاً للمادة 33 فإن الوثيقة التأسيسية تحل محل ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية على أن يظل ميثاق المنظمة سارياً لفترة انتقالية لا تتجاوز عام أو لفترة إضافية قد يحددها المؤتمر بعد دخول الوثيقة التأسيسية حيز النفاذ وذلك لتمكين منظمة الوحدة الأفريقية / الجماعة الاقتصادية الأفريقية من اتخاذ الإجراءات اللازمة لنقل كل من الأصول والالتزامات إلى الاتحاد الأفريقي .

7- الانتقال من منظمة الوحدة الأفريقية إلى الاتحاد الأفريقي :

تجدر الإشارة إلى أن بعد دخول القانون التأسيسي إلى حيز النفاذ تستمر منظمة الوحدة الأفريقية / الجماعة الاقتصادية الأفريقية في الوجود من أجل اتخاذ الإجراءات العملية اللازمة لتسهيل تنفيذ أحكام القانون التأسيسي وإنشاء الأجهزة المنصوص عليها في القانون المذكور طبقاً لأيّ قرارات قد تتخذها الأطراف في الاتفاق وطبقاً للمادة 33 / 4 من القانون التأسيسي فإن الأمانة العامة لمنظمة الوحدة الأفريقية ستكون أمانة مؤقتة للاتحاد الأفريقي إلى أن يتم تأسيس اللجنة .

8- الدورة العادية الـ 37 لمؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية :

شهدت الدورة العادية الـ 37 لمؤتمر قمة منظمة الوحدة الأفريقية في لوساكا في الفترة من 9-11/ 7/ 2001 انتخاب السيد / عمارة عيسي على رأس الأمانة العامة الانتقالية لمنظمة الوحدة الأفريقية ومما هو جدير بالذكر أن القرار لا يهتم كذلك بالعلاقة بين الـ ECOSOCC والمنظمات الإقليمية الأفريقية غير الحكومية والمجموعات المهنية / لائحة إجراءات ECOSOCC وبرنامج العمل الخاص به .

- وترتيباً على إنشاء المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي ECOSOCC بموجب الثقة التأسيسية للاتحاد الأفريقي فقد نص قرار هذه القمة على اختفاء اللجنة الاقتصادية والاجتماعية المنصوص عليها بمعاهدة أبوجا وذلك مع انتهاء المرحلة الانتقالية .

- دمج الجهاز المركزي لآلية درء وإدارة وتسوية المنازعات التابعة لمنظمة الوحدة الأفريقية كأحد هياكل الاتحاد طبقاً للمادة 5 بند 2 من الوثيقة التأسيسية للاتحاد الأفريقي مع مطالبة الأمين العام بمراجعة هيكل وإجراءات / أساليب عمل الآلية بما في ذلك إمكانية تغيير مسماها .

- مطالبة الأمين العام بالمشاورات اللازمة مع كافة التجمعات الاقتصادية الإقليمية لبحث ودراسة انعكاسات الوثيقة التأسيسية للاتحاد الأفريقي على كل من العلاقة المؤسسية والبرامجية والتعاونية الحالية بين منظمة الوحدة الأفريقية وتلك التجمعات / البرامج الحالية والمستقبلية للتجمعات الاقتصادية لأفريقيا والتجمعات الاقتصادية الإقليمية وعلاقتها بأهداف الاتحاد الأفريقي / وبروتوكول العلاقات بين اللجنة الاقتصادية لأفريقيا والتجمعات الاقتصادية الإقليمية وإمكانية تعديله أو إعداد بروتوكول جديد ينظم العلاقة بين الاتحاد الأفريقي والتجمعات الاقتصادية .

- تفويض الأمين العام بمراجعة الوكالات المتخصصة الحالية لمنظمة الوحدة الأفريقية لتحديد استمرارية الاحتجاج والتقدم بشأن إمكانية دمجها كوكالات متخصصة للاتحاد الأفريقي ومطالبة الأمين العام بالاجتماع بكافة الوكالات المتخصصة لتحديد أطر علاقاتها بالاتحاد الأفريقي .

- مطالبة الأمين العام بإعداد تقرير شامل اتصالاً باللجان الفنية المتخصصة يتضمن كافة أساليب وطرق عملها بما في ذلك قواعد الإسناد وكيفية تحديد وتنفيذ البرامج / العلاقة بين تلك اللجان والهياكل المناظرة لها بالتجمعات الاقتصادية الإقليمية والمنظمات الإفريقية الحكومية وغير الحكومية والمؤسسات الدولية / وتنسيق عمل وأنشطة اللجان مع المؤتمرات واللجان الوزارية القطاعية القائمة .

- مطالبة كافة الدول الأعضاء بالتوقيع والتصديق في أسرع وقت – على بروتوكول إنشاء برلمان عموم أفريقيا كأحد هياكل الاتحاد الأفريقي .

- التصريح للأمين العام بمراجعة وإعادة توجيه الأمانة العامة لتمكين تلك الأخيرة من الاضطلاع بمسئولياتها الإضافية ارتباطاً بتنفيذ الوثيقة التأسيسية للاتحاد الأفريقي وتفعيل الاتحاد خلال المرحلة الانتقالية فضلاً عن تصريح للأمين العام بما يلي .

- مراجعة وإعادة توجيه ميزانية العام المالي 2001 – 2002 البحث في إمكانية تعبئة موارد مالية إضافية من الدول الأعضاء أو شركاء منظمة الوحدة الأفريقية .. إلخ / إجراء دراسات مع الاستعانة بخبراء لتحديد بدائل تمويل أنشطة وبرامج الاتحاد الأفريقي أخذاً في الاعتبار أن الأخير لن يتأتي له القيام بمهامه من خلال المساهمات المالية المقررة للدول الأعضاء فقط .

- التصريح للأمين العام باتخاذ الإجراءات اللازمة لتحويل أصول وخصوم منظمة الوحدة الأفريقية إلى الاتحاد الأفريقي طبقاً للمادة 33 / 1 من الوثيقة التأسيسية للاتحاد فضلاً عن التصريح له بمراجعة / تعديل اتفاقيات منظمة الوحدة الأفريقية مع الأطراف الأخرى بما في ذلك الاتفاقيات المقررة

والاستضافة .

- التأكيد على القرار السابق بالاحتفال بيوم 25 مايو من كل عام كيوم أفريقيا وحث الدول الأعضاء على اعتبار يوم عطلة رسمية وتقرير الاحتفال بيوم 2 مارس كيوم الاتحاد الأفريقي .

- تقرير أمد المرحلة الانتقالية بعام واحد اعتباراً من يوم 11 يوليو 2001 .

9- القمة الأولى للاتحاد الأفريقي :

تم الإعلان الرسمي عن الاتحاد الأفريقي في القمة الأولي للاتحاد الأفريقي التي عقدت في مدينة ديربان بجنوب أفريقيا في يوليو عام 2002 على أن تبدأ الأمانة العامة للاتحاد الأفريقي بإعداد الهياكل اللازمة للاتحاد خلال فترة انتقالية مدتها ستة أشهر من تاريخ إعلان الاتحاد وقد تم اختيار السيد / عمارة عيسي ليتولى مفوضية الاتحاد الأفريقي .

10- الوثيقة التأسيسية للاتحاد الأفريقي :

تقع الوثيقة التأسيسية للاتحاد الأفريقي في ديباجيه و33 مادة تتناول أهداف ومبادئ الاتحاد وأجهزته ومقره ولغات عمله والأحكام المتعلقة بدخول الوثيقة حيز النفاذ والانضمام لعضويته وانتهائها وأحكام تعديل ومراجعة القانون وترتيبات حلول الاتحاد محل منظمة الوحدة الأفريقية بعد فترة انتقالية من تاريخ دخول القانون التأسيسي حيز التنفيذ ، كما نص القانون التأسيسي على اتخاذ أديس أبابا مقراً للاتحاد .

وحدد القانون وأجهزة الاتحاد الرئيسية فيما يلي : بمؤتمر القمة وهو أعلي سلطة في الاتحاد ثم المجلس التنفيذي (المجلس الوزاري) ومجموعة من اللجان الفنية المتخصصة وبرلمان عموم أفريقيا ومحكمة العدل والمجلس

الاقتصادي فضلاً عن اللجنة التي تحل محل الأمانة العامة بالإضافة إلى أجهزة وآليات أخري سنتعرض لها تفصيلاً أعاد القانون تأكيد الأهداف والمبادئ التي وردت بميثاق منظمة الوحدة الأفريقية ومعاهدة الجماعة الاقتصادية الأفريقية (أبوجا) بالإضافة لعدد من المفاهيم التي استقرت على الصعيد الدولي مثل تعزيز المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان وإدانة الإرهاب وإدانة التغيرات غير الدستورية للحكومات فضلاً عن التوجهات الجديدة بشأن التدخل الإنساني .

كما أوكل القانون جوهر صلاحيات الاتحاد إلى كل من المؤتمر والمجلس التنفيذي حيث أنيط بالأول المهام التالية :

تحديد سياسات الاتحاد – واتخاذ القرارات بشأن التوصيات المرفوعة إليه من أجهزة الاتحاد – ومراقبة تنفيذ سياسات وقرارت الاتحاد وإصدار التوجهات للمجلس التنفيذي بشأن إدارة النزاعات وحالات الحرب والطوارئ من أجل إقرار السلام وإعداد ميزانية الاتحاد وغيرها .

أما المجلس التنفيذي فيختص بتنسيق واعتماد السياسات في الهيادين المشترك ة خاصة في مجالات التجارة والطاقة والصناعة والتعدين والغذاء والزراعة والثروة الحيوانية والغابات وموارد المياه والري وحماية البيئة والنقل والمواصلات والتعليم والثقافة والصحة والعلوم والتكنولوجيا .. الخ .

- تبني القانون قاعدة الإجماع في اتخاذ القرارات وإذا ما تعذر ذلك يتم الاتفاق بأغلبية ثلثي الدول الأعضاء .

- ومن ثم يمكن القول أن للاتحاد هياكل وآليات متعددة تمثلت في :

- القمة الرئاسية للاتحاد وهي أعلي سلطة في الاتحاد ثم المجلس التنفيذي (مجلس الوزراء) وبرلمان عموم أفريقيا ومحكمة العدل الأفريقية و البنك المركزي الأفريقي ولجنة الممثلين الدائمين واللجان الفنية المتخصصة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والمؤسسات المالية والمصرف المركزي الأفريقي وصندوق النقد الأفريقي والمصرف الأفريقي الاستثماري هذا وقد أضاف الميثاق في مادته الخامسة المكونة لهيكل الاتحاد أية مؤسسات أخر ى يقرر المؤتمر العام إنشائها .

- هذا ويهدف الاتحاد إلى :

- تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وتنسيق وموائمة السياسات بين المجموعات الاقتصادية والإقليمية القائمة والمستقبلية .

- تعزيز العدالة الاجتماعية في إطار التنمية الاقتصادية المتوازنة والعمل على تحقيق التكامل الاقتصادي بين الدول الأفريقية .

- العمل على تحقيق المزيد من الاندماج الاقتصادي بين دول القارة من خلال التجمعات الاقتصادية الفرعية القائمة بالقارة وذلك من خلال الجماعة الاقتصادية الأفريقية .

هذا وقد تميز الاتحاد الأفريقي عن منظمة الوحدة الأفريقية في عدة أمور هي :

- إنشاء برلمان عموم أفريقيا لطرح كافة المستجدات على الساحة الأفريقية

وسط مشاركة شعوب أفريقيا فلصريح الاتحاد يضم إلى جانب الحكومات أيضاً شعوب القارة على عكس منظمة الوحدة الأفريقية التي كانت تقتصر على حكومات الدول الأفريقية فقط .

- حق التدخل في النزاعات المسلحة بين دول القارة بالإضافة إلى حق الاتحاد في التدخل في دولة عضو طبقاً لقر ار المؤتمر في ظل ظروف خطيرة متمثلة في جرائم الحرب والإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية .

- أن تقوم دول الاتحاد ببناء علاقاتها من جديد على أساس اقتصادي يعمل على الاستفادة من موارد القارة المتعددة .

11- الدورة الاستثنائية الثالثة للمجلس التنفيذي :

عقدت الدورة الاستثنائية للمجلس التنفيذي للاتحاد الأفريقي في مدينة صن ستي – جنوب أفريقيا في الفترة من 21 – 25 مايو 2003 وقد انتهت إلى عدة نتائج منها :

- أوصي المجلس التنفيذي بضرورة الإسراع ببناء قوة حفظ السلام والأمن الأفريقي في إطار هياكل الاتحاد المزمع التصديق عليها في مابوتو خلال يوليو 2003 وطالب الدول بضرورة إيداع باقي التصديقات على المعاهدة المنشئة لمجلس السلم والأمن الأفريقي ، كما طالب بضرورة التنسيق المستمر بين وزراء الأمن من الدول الأعضاء وتقديم المشورة الفنية المستمرة بينهم في هذا الإطار .

- في مجال مكافحة الإرهاب طالب بضرورة العمل على القضاء على كافة صورة الإرهاب خصوصاً ما يتعلق بتهديد حياة الأفراد أو البنية التحتية أو ملكية الأفراد التي يؤثر بالسلب على التنمية الاقتصادية في الدول الأفريقية كما طالب المجلس بضرورة العمل على تنفيذ مقررات الاتحاد الأفريقي فيما يتعلق بمكافحة

الإرهاب وكذلك كافة القوانين العالمية المطالبة بالقضاء على الإرهاب بكافة صوره واشكاله .

- في مجال التنمية الاقتصادية أكدت قرارات المجلس التنفيذي تبني مبادرة عودة العقول والكفاءات الأفريقية مرة أخري إلى أوطانها وذلك للمساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في هذه الدول وتقوم هذه الفكرة على عدد من الأسس وهي :

أ. تأسيس صندوق للاستثمار والتنمية يحمل اسم المبادرة وذلك من أجل منع أو تخفيف من هجرة العقول خارج القارة الأفريقية .

ب. بناء قاعدة معلومات حول حجم الظاهرة وضرورة العمل على تحجيمها وفقاً للقواعد التي يجب اتخاذها على مستوي الدول الأعضاء في مجال التشريعات المنظمة لهجرة العمالة إلى الخارج وتوفير البيئة المناسبة لها في الداخل خصوصاً وأن نوعية الكفاءات المهاجرة تتركز في مجال التكنولوجيا والمعلومات وهي مجالات ضرورية ومهمة بالنسبة للدول الأفريقية في مرحلة بناء اقتصادياتها .

ت. تسعي المبادرة إلى العمل في ربط المهاجرين في الخارج بأوطانهم ومساهمتهم في بناء الداخل عن طريق تحديث قاعدة المعلومات وتطويرها خصوصاً وأن الدول الأفريقية تعاني من نقص شديد في مجال المعلومات .

- فيما يتعلق بالوضع في الكونغو الديمقراطية طالب المجلس التنفيذي وبضرورة تنفيذ اتفاقية وقف إطلاق النار بين الأطراف المتنازعة في الكونغو الديمقراطية والتي تم التوقيع عليها في لوساكا في الثاني من إبريل 2003 وقد طالب المجلس دول الجوار الأفريقي الكونغو الديمقراطية بضرورة التدخل لوضع حد للصراع المتنامي داخل الكونغو خصوصاً الجزء الشرقي من البلاد .

- وفيما يتعلق بالوضع في جمهورية ليبريا : طالب المجلس الأطراف المتصارعة بوقف القتال وقبول الدعوة التي وجهتها الحكومة الغانية لوضع حد للقتال الدائر هناك وقد طالب المجلس بضرورة تنفيذ ما أقره تجمع دول غرب أفريقيا (أيكواس) وفي هذا الإطار ناشد دول الجوار الأفريقي بضرورة التدخل لوضع حد للنزاعات الدائرة في جمهورية ليبيريا .

- طالب المجلس الدول بسرعة إيداع تصديقاتها الخاصة بمجلس السلم والأمن الأفريقي وكذلك برلمان عموم أفريقيا تمهيداً للتصديق على هياكل الاتحاد في القمة المقبلة في مابوتو / موزمبيق .

ومن ثم يمكن القول إن هذه الدورة تمثل خطوة في إعداد المقررات الواجب التصديق عليها في قمة مابوتو / بموزمبيق في يوليو 2003 حيث كان من المقرر الإعلان عن هياكل الاتحاد ليتسني له القيام بواجباته المنصوص عليها في القانون التأسيسي للاتحاد وتأتي أيضاً هذه الدورة لتعمل على وضع استراتيجية لرؤية تنفيذية للتعامل مع الصراعات التي تفجرت في الآونة الأخيرة خصوصاً في الكونغو وليبيريا وضرورة مساهمة التجمعات التي تنضوي تحتها تلك الدول للعمل على حل هذه الصراعات كما تمثل مبادرة دعوة الكفاءات والعقول الأفريقية المهاجرة أحد أهم مقررات المجلس التنفيذي للاتحاد حيث أنها تمثل خطوة إيجابية من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية التي تنشدها الدول الأعضاء والتي تأتي متسقة مع التوجهات الأفريقية الحديثة الرامية إلى تحقيق التنمية الأفريقية بالاعتماد على الأفارقة .

12- القمة العادية الثانية للاتحاد الأفريقي :

عقدت هذه القمة في مدينة مابوتو / موزمبيق في الفترة من 10 – 12 يوليو 2003 وقد ناقشت القمة عدداً من الموضوعات أهمها ما يلي :

- التصديق على الهياكل المؤسسة للاتحاد مثل : برلمان عموم أفريقيا ومحكمة العدل الأفريقية ولجنة الممثلين الدائمين والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي ، كما أنها ناقشت مسألة نقل المقر من أديس أباب – أثيوبيا إلى جمهورية جنوب أفريقيا أو ليبيا في إطار سعي الدولتين لقيادة العمل الأفريقي كما ناقشت ميزانية الاتحاد التي تم عرضها في القمة الاستثنائية والتي عقدت في فبراير 2002 .

- متابعة التطورات الاقتصادية الخاصة باتفاقية « الشراكة من أجل التنمية في أفريقيا نيباد والعمل على أن تتبناها مؤسسات وآليات عمل الاتحاد مع الاستفادة من فرص التمويل التي تتيحها المؤسسات الدولية في دفع المبادرة نحو تحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية .

- ناقشت القمة عدداً من قضايا الصراع المحتدمة في القارة الأفريقية على رأسها الصراع في ليبيريا والكونغو الديمقراطية وكوت دي فوار ومن ثم طالبت بالعمل على سرعة تصديق الدول الأعضاء على إنشاء مجلس السلم والأمن الأفريقي للقيام بواجبه تجاه حل النزاعات القائمة والمستقبلية بعد الإعلان عنه في هذه القمة .

- ناقشت القمة أيضاً عدداً من القضايا المتعلقة بالتنمية الاقتصادية مثل قضية المديونية الخارجية الأفريقية ومشكلة نقص الغذاء في العديد من دول القارة والعمل على التوصل إلى حلول لها للدفع بالتنمية الاقتصادية داخل دول القارة .

هذا وقد صدر عن هذه القمة عددًا من القرارات أهمها ما يلي :

أ – انتخاب الرئيس المالي الأسبق السيد / ألفا عمر كوناري أمين عام لمفوضية الاتحاد الأفريقي وذلك بغالبية 35 صوتاً ويتسلم مهامه لمدة أربعة أعوام من سبتمبر 2003 .

- بقاء الأمانة العامة للنيباد في جمهورية جنوب أفريقيا فترة انتقالية مدتها ثلاث سنوات بعدها يتم النقل الفوري للأمانة إلى دولة المقر بأديس أبابا .

- تمت الموافقة على ميزانية الاتحاد في الفترة من يناير حتى أغسطس 2003 ودعوة السكرتير العام للمفوضية المنتخب والمجلس التنفيذي إلى موائمة أنشطة الاتحاد حسب الميزانية المقررة للعام المالي 2004 والتي تمت الموافقة عليها في حدود 43 مليون دولار .

- محاربة الإرهاب ومنع انتشاره داخل دول القارة وفقاً لمقررات اجتماع الحكومات الأفريقية في الجزائر في الفترة من 11 – 14 سبتمبر 2002 بمكافحة الإرهاب في أفريقيا .

- وفيما يتعلق بتأسيس مجلس السلم والأمن الأفريقي ، فقد تم تأجيل الإعلان عنه لحين اكتمال النصاب القانوني للتأسيس إذ لم يزد عدد الدول التي أودعت تصديقاتها على الاتفاق عن 14 دولة فقط هي : جنوب أفريقيا – الجزائر – أثيوبيا – غينيا الاستوائية – مالي – موزمبيق – ليبيا – ليسوتو – مورشيوس – سيراليون – جامبيا – غانا – السودان – رواندا وقد دعت القمة كافة الدول لسرعة إيداع تصديقها لاكتمال النصاب القانوني للتأسيس .

- الموافقة على اقتراح رئيس بوركينا فاسو لإقامة قمة استثنائية خلال عام 2004 حول التوظيف والحد من الفقر في أفريقيا ومن المقرر أن تدعم هذه القمة كل من منظمة العمل الدولية والتكتلات الاقتصادية الإقليمية في أفريقيا .

- انتخاب مجلس خبراء حقوق ورعاية الطفولة في أفريقيا من قبل المجلس التنفيذي للاتحاد الأفريقي والذي يهدف إلى دعم وحماية الطفولة في القارة الأفريقية وقد تم تمثيل كل من نيجيريا وأثيوبيا وبوركينا فاسو وتوجو في هذا المجلس المقرر أن يعطي المجلس اهتماماً أكبر بالقضاء على الحرمان والفقر بين الأطفال في أفريقيا خصوصاً في دول جنوب الصحراء .

- مناقشة الاقتراح الليبي الخاص بإنشاء جيش موحد في قمة استثنائية للاتحاد من المقرر عقدها بمدينة سرت على أن يسبقها اجتماع تحضيري لوزراء الدفاع الأفارقة ومن المقرر تحديد موعد انعقاد القمة والاجتماع التحضيري في وقت لاحق من عام 2004 .

- انتخاب المجلس التنفيذي للاتحاد الأفريقي حيث : حصلت الجزائر على حقيبة السلم والأمن في أفريقيا وتونس على حقيبة التنمية البشرية والعلوم والتكنولوجيا بينما حصلت الكونغو برازفيل على حقيبة البنية التحتية والطاقة وحصلت ناميبيا على حقيبة العلاقات الاجتماعية وحصلت الكاميرون على حقيبة التجارة والصناعة وحصلت تنزانيا على حقيبة الاقتصاد الريفي والزراعة وحصل إقليم جنوب أفريقيا على حقيبة العلاقات الاقتصادية على مستوى القارة الأفريقية

هذا وقد أصدرت القمة عدداً من التوصيات أهمها :

- دعت القمة أفريقيا على العمل في وضع خطة لمكافحة الإيدز وجعل هذا على قمة أولوياتهم في الفترة المقبلة مع دعوة الدول المانحة إلى بذل المزيد من الجهد في محاربة هذا المرض الذي يهدد مستقبل التنمية في القارة .

- هذا وقد أشارت التقارير إلى أن نحو ثلاثين مليون أفريقي مصابون

بالفيروس المسبب للمرض القاتل ولا يبقى منهم سوى خمسين ألفا من حاملي الفيروس العلاج المستخدم في إبطاء تطور المرض .

- وتشير تقديرات وكالات الأمم المتحدة إلى أن العالم سيحتاج بحلول عام 2005 إلى إنفاق عشرة ونصف مليارات دولار سنوياً على الوقاية من الإيدز وعلاجه وبرامج الدعم في ذات الدخول المنخفضة والمتوسطة .

- وفي هذا الخصوص كان تعهد الرئيس الأمريكي جورج بوش بتقديم خمسة عشر مليار للقضاء على المرض أحد أه م نتائج زيارته الأخيرة للدول الأفريقية .

- طالبت القمة كافة الدول الأعضاء بسرعة إيداع تصديقاتها على مجلس السلم والأمن الأفريقي وذلك للعمل على فض النزاعات داخل القارة الأفريقية في أقرب وقت ممكن .

- طالبت القمة الدول الأعضاء بضرورة سداد الحصص المقررة عليهم في ميزانية الاتحاد وذلك للقيام بأنشطة الاتحاد المختلفة في الفترة المقبلة هذا ويعتبر اختيار الفا عمر كوناري أميناً عاماً للاتحاد الأفريقي خطوة مهمة على الطريق الصحيح لما يتمتع به من تأييد داخل وخارج الاتحاد والذي من المقرر أن يعطي الاتحاد دفعة قوية لتحقيق أهداف الاتحاد التي على رأسها القضاء على الصراعات داخل القارة الأفريقية وإعلان هياكل وآليات الاتحاد والعمل على ربط الاتحاد بالتجمعات الاقتصادية الإقليمية وتحقيق أهداف الجماعة الاقتصادية الأفريقية .

وكان كوناري المرشح الوحيد الباقي بعد انسحاب وزير خارجية ساحل العاج السابق عارة عيسي الذي تولي الرئاسة الانتقالية للمجلس للاتحاد الأفريقي لمدة عام ، وقد أعلنت ساحل العاج سحب ترشيح عمارة عيسي بعد ما لاحظت أنه لا يحظي بدعم الدول الأفريقية الكبري مثل جنوب أفريقيا ونيجيريا وليبيا ومصر .

-كما يمثل حصول الجزائر على حقيبتي السلم والأمن الأفريقي والتنمية البشرية والعلوم والتكنولوجيا أهمية كبيرة لإقليم الشمال الأفريقي والذي سيسهم بنصب كبير في التطور الاقتصادي للقارة في الفترة المقبلة .

-كذلك فقد مثلت مشاكل المديونية الخارجية ونقص الغذاء أحد أهم المشاكل التي طرحت على القمة والتي مثلت إحدي أهم المعوقات الرئيسية للتنمية داخل القارة الأفريقية .

- 4

-وعلي صعيد مبادرة نيباد فقد تحققت بعض التطورات الإيجابية فيما يتعلق بتنفيذ مبادرة تعبئة الموارد – الشق الخاص بالمديونية – حيث تم إعفاء عدد من الدول الأفريقية الفقيرة عالية المديونية م ن ديون تبلغ 32 مليار دولار تنازلت عنها الدول الصناعية كمساهمة منها في تخفيف عبء المديونية الخارجية الذي يحد من جهود التنمية الاقتصادية بالإضافة إلى ذلك فقد دعمت الولايات المتحدة صندوق مساعدة الدول عالية المديونية بمبلغ 850 مليون دولار .

13- القمة الاستثنائية للاتحاد الأفريقي خلال يومي 8 – 9 سبتمبر 2004 :

عقدت هذه القمة الاستثنائية للاتحاد الأفريقي بواجا دوجو / بوركينا فاسو لمناقشة قضية التشغيل والحد من الفقر في أفريقيا وذلك بناء على مبادرة من رئيس بوركينا فاسو بشأن التشغيل والحد من الفقر وذلك لأهمية وجدية الموضوع وارتباطه بمشاكل الدول الأفريقية عامة .

هذا وقد سبق اجتماعات هذه القمة اجتماعات يومي 4-5 سبتمبر 2004 مع الشركاء الاجتماعيين وضم منظمات أصحاب الأعمال والاتحادات ونقابات العاملين ومؤسسات المجتمع المدني أما الاجتماع الثاني فيعقد يومي 6-7 سبتمبر وهو الاجتماع الوزاري التمهيدي للقمة و يرجع أهمية هذه القمة لاهتمامها

ببحث ومناقشة قضية التشغيل والحد من الفقر ولذلك تم الإعداد الجيد لهذه القمة بالتنسيق مع الهيئات الدولية التالية :

- منظمات الأمم المتحدة (مرظمة العمل الدولية) .
- منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (كاليدنيدو) .
- منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) .
- هيئة اليونيسكو .
- البنك الدولي .

وكل هذه المنظمات أكدت وثيقة واحدة بالموضوعات الأساسية لموضوع التشغيل في أفريقيا وهي :

- النهوض بتشغيل القطاع الريفي والزراعي والخدمات والقطاع غير المنظم .
- النهوض بالبنية الأساسية الضرورية .
- تفعيل دور المرأة في المجتمع .

هذا وقد صدر عن المؤتمر الآتي :

- خطة العمل وهي الإجراءات الضرورية والسياسات اللازمة للنهوض بالتشغيل .
- آليات تنفيذ الخطة من خلال تفعيل التعاون على المستويات الإقليمية والتجمعات الاقتصادية .
- آليات المتابعة للتشغيل والحد من الفقر في ضوء الخطة التي أقرتها القمة .

وفي تقديرنا أن الموضوع المطروح يمثل أهمية قصوي بالنسبة لإفريقيا التي

يسودها الفقر والمنازعات العرقية وبناء عليه تم تناوله ، كما يعتبر اهتماماً ببرنامج عمل الألفية الجديدة التي تبنته الأمم المتحدة والهادف إلى خفض معدلات الفقر إلى النصف بحلول عام 2015 م .

خاصة وأن الاهتمام بموضوع التشغيل له أهمية خاصة إذ يعتبر حجر الأساس لأية تنمية اقتصادية مستديمة في التشغيل ذلك أن أفريقيا لديها ثروات اقتصادية كبيرة غير مستغلة ولكن عن طريق التشغيل يمكن استغلال هذه الثروات إلى جانب حل مشكلة الفقر .

هذا ويمكن لمصر أن تساهم في هذا الشأن بما لديها من خبرات بشرية كبيرة ومتخصصة وتحاول مصر جاهدة تنفيذ خطة عمل الأمم المتحدة للألفية الجديدة لخفض معدلات الفقر إلى النصف بحلول عام 2015 شملت بعض الإجراءات التي اتخذتها مصر وتم عرضها مؤخراً بشأن تعديل قانون الاستثمار وإنشاء وزارة مستقلة للاستثمار الهدف منها جذب الاستثمار المحلية والأجنبية كأداة لزيادة التشغيل وفرص العمل بالإضافة إلى قانون المشروعات الصغيرة الذي حرص على تشجيع المشروعات الصغيرة من خلال منحها العديد من الضمانات والتسهيلات وإنشاء صناديق بالمحافظات لتنمية المشروعات الصغيرة من خلال منحها العديد من الضمانات والتسهيلات وإنشاء صناديق بالمحافظات لتنمية المشروعات الصغيرة بهدف خلق فرص عمل لأكبر عدد ممكن بما يساعد خفض معدلات الفقر .

14- القمة الرابعة للاتحاد الأفريقي :

انعقدت القمة الرابعة للاتحاد الأفريقي يومي 31/ 1 و 1/ 2/ 2005 م .

أولاً : بدأت القمة أعمالها في أبوجا بنيجيريا بمشاركة رؤساء دول وحكومات 53 دولة أفريقية لبحث أهم قضايا القارة .

واقترح الرئيس الأسبق مبارك ثلاث مبادرات لدعم التنمية ومكافحة الأمراض وتحقيق التواصل الثقافي في قارة أفريقية وذلك في إطار مداخلاته خلال الجلسات المغلقة للقمة الأفريقية وهي :

المبادرة الأولي :

تمثلت في إنشاء مركز أفريقي للأمراض المتوطنة والمعدية بالقاهرة .

المبادرة الثانية :

تمثلت في دعوة الرئيس إلى استحداث مجلس أفريقي لوزراء الكهرباء والطاقة كقاطرة نمو لبقية قطاعات الاقتصاد القومي في أفريقيا .

المبادرة الثالثة :

استعداد مصر لاستضافة المحطة الأرضية لقناة الاتحاد الأفريقي الفضائية لتحقيق التواصل بين ثقافات القارة من خلال بث الإرسال بمختلف لغاتها واستعداد مصر لوضع استثماراتها الصناعية في خدمة القناة .

وقدمت مصر اقتراحاً إلى القمة باستضافة المؤتمر الرابع لمنتدي التعاون بين أفريقيا والصين عام 2009 م .

وتركزت رؤية مصر المطروحة على القمة على عدد كبير من التوجيهات والآليات التي تسهم في حل قضايا القارة والعمل على تفعيل الحوار والتفاوض لاحتواء النزاعات الداخلية في بعض دول الاتحاد ومنها :

- اتفاق سلام بين حكومة السودانوالقوى المعارضةفي الجنوب في السودان.
- تعزيز حجم التبادل التجاري بين دول أفريقيا وإقامة مناطق للتجارة الحرة تسمح باستيراد البضائع والسلع دون قيود .
- تنفيذ خطط عملية وبرامج واقعية للتعاون مع المنظمات الدولية في

مجالات الصحة والصناعة لمواجهة المشكلات التي تعانيها القارة في هذه القطاعات .

- تعزيز العلاقات الثنائية بين مصر ودول الاتحاد .

هذا وقد أكد الرئيس النيجيري رئيس الاتحاد في كلمته بضرورة تنشيط مبادرة المشاركة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا المعروفة باسم نيباد والتي تسعي إلى إيجاد مشاركة جادة بين دول القارة من خلال الاتحاد الأفريقي ومجموعة الدول الصناعية الثماني الكبري والمؤسسات الدولية المانحة من أجل تحقيق المزيد من التنمية في القارة ودفع القطاع الخاص بها .

ثانياً : مشروعات قرارات القمة الأفريقية

أعد المجلس الوزاري للاتحاد الأفريقي عدداً من مشروعات القرارات التي عرضت على القمة لبحثها واتخاذ القرارات بشأنها وهي :

- التذكير بمقررات منظمة الوحدة الأفريقية والاتحاد الأفريقي بشأن الوضع في الشرق الأوسط وفلسطين ودعم القادة الأفارقة لكفاح الشعب الفلسطيني ومطالبة إسرائيل بوقف الجدار العازل والأعمال الانتقامية .

- تنفيذ الحملات بمكافحة الجريمة والإرهاب والأمراض المتوطنة .

- السعي إلى تنفيذ تعهد المجتمع الدولي لوضع مصالح الدول النامية في مقدمة برامج عمل المنظمة العالمية وزيادة التعاون مع المجموعات الاقتصادية الإقليمية والدولية .

- تخصيص 10 ٪ من موارد الميزانيات الوطنية للزراعة .

- تأكيد الأهداف الإنمائية للألفية .

- موقف موحد لدعم المرأة الأفريقية .
- العناية بالأمن الغذائي .
- حل مشكلات اللاجئين والمتشردين والعائدين .
- عقد منتدي التعاون بين الصين وأفريقيا بالقاهرة في عام 2009 .
- دعم منتدي القطاع الخاص بالقاهرة .
- مكافحة الإرهاب .
- إلغاء الجمارك بين الدول الأعضاء .
- حفظ السلام في أفريقيا .
- بحث مشروع محكمة العدل الأفريقية في مؤتمر الاتحاد الأفريقي القادم .

هذا وقد تم استبعاد موضوع تمثيل أفريقيا الدائم في مجلس الأمن من جدول أعمال القمة لتعذر الوصول إلى توافق في الرأي بشأنه .

ثالثاً : أهم قرارات وتوصيات القمة

- مدة رئاسة الرئيس النيجيري أوليسيجون أوباسانجو لرئاسة الاتحاد الأفريقي لمدة عام من يناير 2005 حتى يناير 2006 .

- عقد مباحثات حول أزمة دارفور في أبوجا بعد أن كانت ليبيا قد طالبت بعقدها في طرابلس .

- تقرر أن يكون المقر الرئيسي للصندوق الأفريقي في ليبيا .

- إرسال قوات حفظ السلام تحت مظلة الاتحاد إلى الصومال من خمس دول

أفريقيةٍ وهي (الجابون – السودان – كينيا – رواندا – جيبوتي) .

- تشكيل لجنة وزارية مفتوحة العضوية مكونة من خمسة عشر عضواً من الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي فيما يتعلق بمجلس السلم والأمن لبحث موضوع توسيع عضوية مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ومسألة تمثيل أفريقيا فيه .

- الموافقة على عرض استضافة مصر للمؤتمر الوزاري الرابع لمنتدى التعاون بين الصين وأفريقيا عام 2009 بالقاهرة .

- رحبت القمة بالانتخابات الديمقراطية التي تمت في فلسطين وأكدت على تضامن الاتحاد الأفريقي ودعمه الشامل للشعب الفلسطيني في كفاحه العادل والمشروع في ممارسة حقوقه الوطنية الثابتة لتقرير المصير وفقاً لمبادئ القانون الدولي والقرارات ذات الصلة في هذا الشأن .

- تم توزيع مقار هيئات الاتحاد الأفريقي حسب المناطق الجغرافية .

- عقد القمة الخامسة للاتحاد الأفريقي يف الجماهيرية الليبية شهر يوليو المقبل وذلك في إطار الموافقات التي تمت في الجلسة المغلقة .

إن عقد هذا المؤتمر يمثل إصراراً من دول الاتحاد على المضي قدماً في معالجة الأوضاع السياسية وخاصة المتعلقة بالأمن والسلم في أفريقيا كما أنه يمثل دفعة قوية في التزام الأفارقة بمبادرة الشراكة الجديدة للتنمية في أفريقيا ، وعقد الأمل على قيام الدول الصناعية في تفعيل المبادرة خاصة في ظل قرارات مؤتمر دافوس الاقتصادية والتي دعت إلى مساعدة دول القارة في تحقيق التنمية الاقتصادية ومعالجة قضايا الفقر وغيرها في القارة وذلك في إطار مبادرة نيباد .

ومن ثم نخلص إلى أن الاتحاد الأفريقي سوف يكون مكملاً لأداء رسالة

منظمة الوحدة الأفريقية إذ عملت المنظمة على المحافظة على وحدة وسلامة دول القارة والعمل على حل النزاعات والصراعات القائمة والمحتملة في المستقبل إلا أن الواقع الذي تعيشه القارة الآن يدعو إلى التفكير في استحداث آلية جديدة لمواجهة التحديات التي تواجه دول القارة على المستويات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، ومن ثم نتعرض لأهم التحديات التي تواجه القارة الأفريقية .

أهم التحديات التي تواجه القارة :

في ظل تنامي الاتجاه نحو العولمة وتعاظم الشركات متعددة الجنسيات وزيادة التكتلات الاقتصادية العملاقة التي اصبحت تمثل أحد العناصر الرئيسية الفاعلة في الاقتصاد العالمي والبنك وصندوق النقد الدولي ، وإزاء كل هذه التحديات التي تواجه المجتمعات النامية والتي تعاني من الأمراض ومازالت عاجزة عن تحقيق التنمية الشاملة ويأتي على رأس هذه المجتمعات دول القارة الأفريقية والتي تعاني من الأمراض والحروب الأهلية التي تنتشر في معظم أنحاء دول القارة والتي تعتبر العائق الأساسي الذي يقف أمام فرص التنمية الحقيقة في القارة الأفريقية .

من أجل ذلك جاء الاتفاق على تأسيس الاتحاد الأفريقي لمواجهة تلك التحديات بيد أن السؤال الجدير بالطرح هنا هو هل نحن في حاجة إلى تأسيس هذا الاتحاد ؟ وإن كانت الإجابة بنعم فما التحديات التي تواجه الاتحاد وهل يمكن لتلك الدول التغلب عليها ؟ فيما يلي نحاول الإجابة عن تلك التساؤلات .

بداية نرصد أهم التحديات وهي :

أولاً : انخفاض أسعار الموارد الخام التي تنتجها الدول الأفريقية الأمر الذي يؤدي إلى تعثر إعداد الموازنة لبعض الدول .

ثانياً : التغيرات الحادثة في السوق العالمي والتي تمثل انقلاباً في غير صالح

الصادرات الأفريقية سواء جاء ذلك نتيجة سياسات الإصلاح الاقتصادي في أفريقيا أو نتيجة ظهور التكتلات الاقتصادية وما صاحب ذلك من صدمات على بعض دول القارة نتيجة ارتفاع أسعار النفط في عامي 1973 و 1979 الأمر الذي أدي إلى زيادة تكلفة الطاقة المستوردة وكذلك انخفاض قيمة السلع المصدرة .

ثالثاً : معاناة كثير من الدول الأعضاء في ظل التحويلات الديمقراطية في أفريقيا والأخذ بنظام السوق الحرة وهنا يذكر أن المنظمة قد أسهمت في هذا المد الديمقراطي فشاركت في انتخابات جيبوتي والسنغال والنيجر وموزمبيق وتوجو وغينيا وزائير .

رابعاً : معاناة 34 دولة في القارة من الفقر ونقص الأغذية وانتشار الأوبئة والأمراض .

خامساً : تزايد حجم المديونيات الخارجية لدول القارة والتي القارة والتي تجاوزت بالنسبة للقارة ككل 420 مليار دولار أمريكي والمشكلة لا تتمثل في حجم المديونية فحسب ولكن في مدلولها فهي تقدر بنحو 162.8 ٪ من صادرات أفريقيا وتمثل 14.5 ٪ من الديون الخارجية للدول النامية وتمثل 1.7 ٪ من الناتج المحلي الإجمالي للدول النامية .

سادساً : التنمية الاقتصادية والأمراض المتوطنة في القارة

تواجه القارة العديد من الأمراض الأوبئة المتوطنة والتي يأتي الإيدز في مقدمتها حيث يمثل الخطر الحقيقي الذي يقف وراء التهام الجزء الأكبر من الموارد البشرية في القارة ، ويمكننا التدليل على مدي خطورة هذا المرض إذ استعرضنا آخر الإحصائيات المتوفرة عن حجم المرض في القارة الأفريقية حيث

يصل عدد المصابين بالمرض على مستوي العالم نحو 36 مليون مصاب منهم 25 مليون مصاب في القارة الأفريقية وتحتل نيجيريا وكينيا المرتبة الأولى من حيث عدد المصابين الذين يصل عددهم نحو 4 مليون مصاب في كلا البلدين وفي بتسوانا تصل نسبة المصابين نحو 20 ٪ من البالغين الذين تتراوح أعمارهم بين 15 – 40 سنة وفي زامبيا تقدر الإحصاءات المتوافرة أنه من بين سبعة أطفال يموت طفل يومياً .

سابعاً : التدهور الملحوظ في معدلات التدفقات الاستثمارية الخارجية وذلك لعدم وجود الهياكل التشريعية والتنظيمية الملائمة التي تساعد على جذب هذه الاستثمارات من الخارج وتوجهها نحو التنمية الحقيقة في دول القارة .

هذا ويتميز الاتحاد الأفريقي بعدد من النواحي يمكن أبرزها على الوجه التالي :

أ – الإطار القانوني والذي يضم لأول مرة في مؤسساته برلمان عموم أفريقيا والذي بلا شك يمثل التمثيل الشعبي ولأول مرة لشعوب وأن تم إثارة بعض الأسئلة عن شكل هذا التمثيل من حيث الوزن النسبي لكل دولة على حدة بمعني هل سيتم التمثيل بناء على عدد السكان أم على قوة البلد الاقتصادية أم أن هناك معايير أخري سيتم الاتفاق عليها بشأن هذا التمثيل ؟ إلا إنه يمكن القول بلا جدال أن خطوة مهمة نحو بناء ديمقراطية حقيقية في بلدان القارة الأفريقية .

ب- فيما يتعلق بنص المادة الرابعة من القانون التأسيسي والتي تضمنت بحق الاتحاد في التدخل في دولة عضو طبقاً لقرار المؤتمر في ظل ظروف خطيرة متمثلة في جرائم الحرب والإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية ، وفي الوقت نفس ه نص القانون التأسيسي للاتحاد على احترام حدود الدول وصيانتها والدفاع عنها .

ج- وفي مجال التنمية الاقتصادية جاءت المادتان الثالثة والرابعة من القانون لتؤكد على تهيئة الظروف الملائمة التي تمكن القارة من لعب دورها المناسب في

الاقتصاد العالمي والمفاوضات الدولية وتعزيز التنمية المستدامة على المستويات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، وكذلك الاقتصادات الأفريقية مع تنسيق ومواءمة السياسات بين المجموعات الاقتصادية والإقليمية القائمة والمستقبلية من أجل التحقيق التدريجي لأهداف الاتحاد ، كما تضمنت مبادئ الاتحاد على تعزيز الاعتماد على الذات في إطار الاتحاد مع تعزيز العدالة الاجتماعية لضمان تنمية اقتصادية متوازنة وبالرغم من أن معظم الأهداف الواردة في الاتفاق التأسيسي للاتحاد جاءت متشابهة لما تضمنته معاهدة أبوجا المنشئة للجماعة الاقتصادية الأفريقية قبل عشر سنوات خلت عام 1991 فإن هناك فارقاً ملحوظاً بين الاتفاقيتين يتمثل في بروز مبدأ الاعتماد على الذات وهدف التنمية المتعمدة على الذات وذلك كمبدأ مميز للمعاهدة السابقة أبوجا عام 1991 في حين ظهرت مبادئ أخري في القانون التأسيسي للاتحاد مثل التصدي لتحديات العولمة وتعزيز دور القارة في الاقتصاد العالمي والمفاوضات الدولية وهكذا فإن الاتحاد الأفريقي يأتي في ظروف تاريخي معين تمر به القارة الأفريقية في مواجهة التحديات العالمية المختلفة مثل العولمة والتكتلات العملاقة والتي تعظم المصلحة الاقتصادية لها على حساب الدول النامية والتي مازالت تخطو خطواتها الأولى في طريق التنمية والتقدم .

***

مبادرة نيباد :

هذا وبعد أن تناولنا الاتحاد الأفريقي فأننا نتناول مبادرة الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا « نيباد » باعتبارها الزراع الاقتصادي للاتحاد الأفريقي وذلك على الوجه التالي :

واجهت نيباد منذ إعلانها ، ردود فعل متباينة داخل أفريقيا وخارجها ، ونشير في البداية إلى أن قادة نيباد قاموا بتحرك واسع النطاق لحشد التأييد والدعم للمبادرة الجديدة على الصعيد العالمي وخصوصاً لدي الدول المتقدمة والمنظمات الدولية وقد بدأ هذا التحرك منذ المراحل المبكرة للتفكير في المبادرة – وازداد كثافة بعد الإقرار الرسمي للمبادرة الأفريقية الجديدة في مؤتمر قمة لوساكا يوليو 2001 حيث تم عرضها ومناقشتها في محافل دولية كثيرة وفي اجتماعات بين قادة المبادرة الأفارقة وبين عدد من قادة الدول الصناعية الكبر ى وجاءت تصريحات هؤلاء المسئولين بصفة عامة في صالح المبادرة .

كما أن قادة المبادرة قاموا بعد أيام قليلة من قمة لوساكا بعرض المبادرة الجديدة في مؤتمر القمة لمجموعة الثماني الذي عقد في مدينة جنوة في إيطاليا في 20 يوليو 2001 وقد رحب المؤتمر بالمبادرة وأعلن موافقته على دعمها وأصدر بياناً في هذا الخصوص حث فيه القادة الأفارقة على الالتزام بمبادئ أساسية بشأن : منع المنازعات وإدارتها وتسويتها وتعزيز الديمقراطية وترسيخ الحكم السياسي الجيد . وطلب منهم إعداد خطة عمل مفصلة ومحددة المعالم ، تكون جاهزة للعرض على مؤتمر القمة التالي لمجموعة الثماني في كندا عام 2002 وقرر المؤتمر قيام دول المجموعة بتعيين ممثلين شخصيين على مستوي عال للمشاركة في إعداد هذه الخطة مع القادة الأفارقة وقد تم تعيين هؤلاء الممثلين فعلاً وشاركوا في اجتماعات موسعة للجنة التيسير كان أخرها اجتماع مابوتو 14 – 17 مايو 2002 الذي تم فيه مناقشة خطة العمل التفصيلية التي ستعرض على

مؤتمر قمة المجموعة في كندا في 27 يوليو 2002 .

أما على الصعيد الأفريقي ، فمن الغريب حقاً أن نيباد لم تحظ حتى اليوم باهتمام يعتد به على المستويات الرسمية والشعبية معاً في معظم أنحاء القارة التي يفترض أن هذه المبادرة ملك خالص لها وتحتوي على برامج وخطط تستهدف تغير حياة شعوبها بل أن نيباد تكاد تكون مجهولة تماماً بالنسبة للغالبية العظمي من أبناء القارة سواء في الأجهزة والمؤسسات الرسمية أم في التنظيمات السياسية وتنظيمات المجتمع المدني ناهيك عن المواطنين العاديين .

وفي المحافل الأفريقية القليلة نسبياً التي طُرحت فيها نيباد للمناقشة والحوار تباينت ردود الفعل تجاه المبادرة ما بين التأييد الكامل والقبول ال م تحفظ والمعارضة القوية .

ويري مؤيدو نيباد أن هذه المبادرة الجديدة تملك كل عناصر النجاح التي ينبغي أن تتوافر في أي برنامج أفريقي شامل للنهضة والتنمية : فهي في نظر هؤلاء مبادرة أفريقية خالصة صنعت في أفريقيا ويملكها الأفارقة ولم تأت – شأن غيرها من خطط ومبادرات سابقة – من خارج القارة .

بما يوحي بأن أفريقيا بقيادتها الجديدة قد بدأت تأخذ زمام المبادرة في صياغة تصورها ورؤيتها الخاصة لمستقبلها كما يري المؤيدون أن نيباد في صياغتها الجديدة لعلاقة أفريقيا مع الدول المتقدمة قد أقامتها على أساس المشاركة وليس المعونة وعلي أساس المنفعة المتبادلة والمسئولية المشتركة وليس استجداء التعاطف الإنساني كذلك يحسب لنيباد أنها تأتي بمثابة الخطة التفصيلية العملية لتحقيق أهداف الاتحاد الأفريقي في مجال التنمية المستدامة والتعجيل بقيام الجماعة الاقتصادية الأفريقية وهي في ذلك لأتقدم فقط برامج العمل اللازمة لتحقيق تلك الأهداف في كافة القطاعات بل وتضع أيضاً آليات محددة للتنفيذ

وهياكل تنظيمية تتولى تعبئة الجهود والموارد لنجاح التنفيذ .

هذا وقد انتقدت نيباد أصواتاً أفريقية عديدة من الأكاديميين والناشطين في محافل المجتمع المدني بالرغم من تسليم بعضهم بأهميتها وبسلامة مبدأ المشاركة الذي تنهض عليه وهذه بعض الأمثلة لتلك الطائفة من الانتقادات دون تفاصيل لا يتسع لها هذا المقام .

- إن النيباد جاءت كبرنامج مفروض من أعلي تمت صياغتها دون تشاور مع الشعوب الأفريقية أو هيئات المجتمع المدني بل قامت بصياغتها نخبة أفريقية محدودة جداً وتوجهت بها أول ما توجهت إلى نخبة أخرى محدودة على المستوي الدولي لكي تحصل على تأييدها ودعمها قبل أن تتوجه إلى الشعوب الأفريقية لنيل تأييدها ومساندتها .

- إن المبادرة تبدو مفرطة في الطموح بشكل يشكك في واقعيتها ويشار في هذا الخصوص إلى معدل النمو الاقتصادي الكلي الذي استهدفه 7 ٪ سنوياً والذي يبدو مبالغاً فيه بالنظر إلى ما حققته القارة في السنوات الأخيرة من نمو متواضع جداً وبالنظر أيضاً إلى الموارد الاستثمارية الهائلة اللازمة لتحقيقه سواء من المصادر الداخلية أم الخارجية وقد كانت النيباد بعيدة عن الواقع أيضاً في تقدير تلك الإمكانيات الحصول عليها في ظل الإطار الراهن للتمويل والتنمية على الصعيد العالمي وخصوصاً بعد أحداث سبتمبر وتوابعه .

- إن هناك غموضاً يثير القلق في علاقة النيباد بالاتحاد الأفريقي فبالرغم من أن النيباد نشأت في كنف منظمة الوحدة الأفريقية ومواكبة لنشأة الاتحاد الأفريقي باعتبارهما مبادرتين أفريقيتين خالصتين تهدفان إلى إيجاد أطر جديدة للعمل الأفريقي المشترك فإن الأمور سارت في اتجاه يشوبه بعض الغموض بشأن العلاقة بينهما فلا توجد حتى الآن علاقة تنظيمية واضحة بين المنظمتين بل أن هناك

خشية من تداخل الاختصاصات وازدواج العمل بين أجهزة الاتحاد وخصوصاً المجلس الاقتصادي والاجتماعي واللجان المتخصصة وآلية منع الصراعات وكذلك أمانة الاتحاد أو ما يسمي بالنخبة وبين أجهزة النيباد واختصاصاتها فما زالت العلاقة بين هذه الأجهزة جميع ها غير واضحة من الناحيتين الهيكلية والوظيفية على أن ذلك يبدو أمراً مفهوماً في هذه المرحلة الانتقالية إلا أن الحاجة ماسة إلى وضع أسس جديدة وواضحة هيكلياً ووظيفياً للعلاقة بين النيباد للعلاقة بين النيباد والاتحاد الأفريقي .

- إن الآلية الأفريقية لمراجعة النظراء APRM المقترحة في إطار النيباد والتي تحتل مكانة بالغة الأهمية في عملية تنفيذ المبادرة تبدو محوطة بالمحاذير ففضلاً عن الصعوبات الجمة التي تكتنف التزام الدول الأفريقية بمعايير الآلية وأحكامها مع أحكامها مع أحكام وتقديرات الدول والجهات المانحة إما إذا تعارضت تلك الأحكام أو تعذر الالتزام بها في حالة دولة أفريقية ما فإن خطر توقف المساعدات وتقييد التجارة يصبح ماثلاً وفي هذه الحالة وطبقاً لآليات المشاركة التي تطرحها نيباد فإن النقد والاتهام ومن ثم الإجراءات العقابية لن توجه صوب الدولة التي لا تفي بمعايير المانحين فحسب بل قد تشمل القارة كلها أو الأقاليم الذي تنتمي إليه الدولة ويسوق الناقدون حالة الأزمة الراهنة حول انتخابات زيمبابوي مثلاً يؤيد مذهبهم .

-إلا أنه على صعيد مبادرة نيباد فقد تحققت بعض التطورات الإيجابية فيما يتعلق بتنفيذ مبادرة تعبئة الموارد – الشق الخاص بالمديونية – حيث تم إعفاء عدد من الدول الأفريقية الفقيرة عالية المديونية ن ديون تبلغ 32 مليار دولار تنازلت عنها الدول الصناعية كمساهمة منها في تخفيف عبء المديونية الخارجية الذي يحد من جهود التنمية الاقتصادية وبالإضافة إلى ذلك فقد دعمت الولايات

المتحدة صندوق مساعدة الدول عالية المديونية بمبلغ 850 مليون دولار .

عقدت هذه القمة الاستثنائية للاتحاد الأفريقي بواجا دوجو / بوركينا فاسو لمناقشة قضية التشغيل والحد من الفقر في أفريقيا وذلك بناء على مبادرة من رئيس بوركينا فاسو بشأن التشغيل والحد من الفقر وذلك لأهمية وجدية الموضوع وارتباطه بمشاكل الدول الأفريقية عامة .

ويبقي لنا أن نقول : أن شركاء التنمية والمجتمع الدولي لن يمدوا أياديهم بالمساعدة لأحداث التنمية ما لم يشعروا بموقف أفريقي موحد يعمل على الاستفادة من كافة الموارد الأفريقية الاقتصادية التي تحقق له وضعاً اقتصادياً وسط دول العالم المتقدم حتى يتحقق لشركاء التنمية النفع المتبادل لهم من خلال استثمارتهم في أفريقيا وبغير ذلك لن يتقدم شركاء التنمية سوي بالمساعدات الواهنة التي لا تحقق التنمية المستديمة لأفريقيا وهي مساعدة لالتقاط الأنفاس فقط لا غير ثم جدولة الديون والإعفاءات لبعض دول جنوب الصحراء دون أن تحقق تنمية حقيقة لدول القارة .

ومن ثم نؤكد على عدة حقائق وهي :

- إن المبادرة هادفة مقاصدها ولكن لابد من الاعتماد أولاً على موارد القارة في عملية التنمية الاقتصادية الشاملة لدول القارة .

- إن اشتراط المبادة لأحداث التنمية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية هو قيام حكم جيد ورشيد ديمقراطي ليس بضرورة أن يكون وفقاً للنموذج الغربي ولكن وفقاً للواقع الأفريقي والظروف الأفريقية وأن يتم بالتدرج الذي كان يتحقق معه النموذج الأفريقي الديمقراطي .

- إن اشتراط شركاء التنمية للحكم الرشيد شرط لازم لوافائهم بالتزاماتهم تجاه التنمية في أفريقيا وفقاً للنموذج الغربي هو مبرر لتقاعسهم عن الوفاء بهذه

الالتزامات تجاه التنمية الشاملة في القارة .

-أن التنمية الشاملة في القارة هي هدف الأفارقة ولا يمكن حلها بالاعتماد الكلي على شركاء التنمية في إطار المساعدات والمنح الموقوتة ولكن لابد من الاعتماد على موارد القارة وليس بمنأى عن المجتمع الدولي وشركاء التنمية ومن ثم فأنه لتحقيق المبادرة يستلزم أن يتحقق الحكم الرشيد وفقاً للواقع الأفريقي وليس وفقاً للنموذج الغربي وأن يقتنع شركاء التنمية بهذا وأن يتم تحقيق التنمية في إطار من المشروعات الاستثمارية التي تعود بالنفع على الأفارقة وشركاء التنمية معاً وبغير هذا فإن المساعدات والمنح التي تمنح لبعض دول القارة من شركاء التنمية لن تحل مشكلة التنمية ذلك أن شركاء التنمية ينظرون إليها نظرة جزئية في إطار كل دولة على حدة بينما الأفارقة من خلال المبادرة ينظرون إليها نظرة شاملة لدول القارة مع مراعاة خصوصية كل دولة على حدة الأمر الذي يجعلنا نؤكد على أن التنمية لن تكون في أفريقيا إلا شاملة وباستثمارات أجنبية ومحلية تعالج الأزمة الاقتصادية وتحقق النفع المتبادل للأفارقة وشركاء التنمية معاً .

ولذا تنحصر مهمة شركاء التنمية في مساعدة الأفارقة على ممارسة حكم رشيد يعتمد على أسس ديمقراطية وحقوق الإنسان التي تتفق مع الواقع الأفريقي والظروف الأفريقية وبغيرها بحيث يصبح النموذج الأوروبي والغربي عموماً والأمريكي خاصة غاية يتطلع إليها الأفارقة بعد تدرج وليس

دفعة واحدة لا تراعي الشأن والواقع الأفريقي الأدني . وقد تكون مساعدة الأفارقة على النهوض بالتنمية الاقتصادية وتقليل الفقر والمجاعات أحد أساس تطلعهم للنموذج الغربي للديمقراطية ومن ثم فإن مساعدة شركاء التنمية في هذا الشأن قد يؤدي إلى تحقيق الأمن واستقرار النظم السياسية الأفريقية ونجاح هذه المهمة

يتوقف على دعم التنشئة السياسية للمواطن الأفريقي بهدف تفعيل دوره في العملية السياسية مما يولد لديه الحرص على مصلحة النظام السياسي الذي يتمني إليه .

ونجاح هذه المهمة أيضاً قد يكون من خلال المنظمات الأفريقية مثل الاتحاد الأفريقي وشركاء التنمية من خلال الاتحاد الأوروبي حيث تشترك كل من المنظمتين القارتين في وضع الإطار التنفيذية لسياسات الحكم الجيد والرشيد في أفريقيا وذلك إضافة إلى أهمية دور العلاقات الثنائية والإقليمية فسياسات شركاء التنمية تجاه الدول الأفريقية وتجاه التكتلات الإقليمية هي بمثابة الأداة التي تقوم بتنفيذ الأطر للتفاعل بينهما .

كما يمكن القول ، أن المصالح الاقتصادية لشركاء التنمية في قارة أفريقيا خاصة في إطار الثروات المعدنية والبترولية والمواد الخام جميعها تأتي على قمة دوافع شركاء التنمية وذلك لدعم التنمية في أفريقيا وقد يدرك شركاء التنمية أن حماية هذه المواد الطبيعية والثروات البترولية وغيرها داخل القارة الأفريقية إنما يستلزم تحقيق الأمن والاستقرار والسلام والديمقراطية والحكم الرشيد في أفريقيا وتلك الأهداف بالتبعية تؤدي إلى احترام حقوق الإنسان في أفريقيا وفي هذا السياق يصبح من مصلحة شركاء التنمية وفقاً لمبادرة نيباد دعم الديمقراطية والحكم الرشيد وفقاً للواقع الأفريقي والظروف الأفريقية وذلك لتمكين المصالح الاقتصادية لشركاء التنمية في أفريقيا مما يحقق النفع المتبادل للأفارقة وشركاء التنمية وبذلك تساهم أفريقيا في نهضة الاقتصاد العالمي وتحقق مبادرة النيباد أهدافها ومقاصدها .

المراجع العلمية

(1) منظمة الوحدة الأفريقية إعلان عن استراتيجية منروفياً الصادر عن مؤتمر رؤساء الدول والحكومات في دورته السادسة عشرة في منروفيا خلال الفترة من 17 – 20 يوليو 1979 بشأن الالتزامات الاقتصادية والاجتماعية من أجل إقامة نظام اقتصادي دولي جديد (أديس أبابا : يوليو 1979) .

د / عادل عبد الرازق . دور منظمة الوحدة الأفريقية في مواجهة المشكلات الاقتصادية في أفريقيا من 1963 – 2002 دراسة تحليلية وقانونية في إطار العلاقات السياسية الدولية (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب 2002) ص ص 107 – 114 .

د / سلوي محمد لبيب منظمة الوحدة الأفريقية في مواجهة تحديات الثمانينيات مجلة السياسة الدولية العدد 93 يوليو 1988 ص ص 46 – 65 .

As sbly of state and government of the organization of African unity meeting twenty – first – ordinary sessins in addis ababa ethiopa from 18 to 20 joly 1985.

– منظمة الوحدة الأفريقية ، قرارات مجلس وزراء منظمة الوحدة الأفريقية في الدورة الحادية والأربعين بأديس أبابا في الفترة من 25 فبراير 4 مارس 1985 جمهورية مصر العربية الهيئة العامة للاستعلامات مؤتمر القمة الأفريقي الحادي والعشرين (القاهرة : 1985) ص ص 11 – 13 .

وانظر أيضاً : د / عادل عبد الرازق مرجع سبق ذكره ص ص 126 – 133 .

– عمرو مصطفي كمال حلمي منظمة الوحدة الأفريقية وأزمة التنمية في السياسة الدولية العدد 92 يوليو 1988 (القاهرة – 1990 ص ص 1 – 6).

– جمهورية مصر العربية وزارة الخارجية قرارات وتوصيات وبيانات منظمة

الوحدة الأفريقية من عام 1963 – 1983 (القاهرة: 1985م).

د . بطرس غالي ، الدبلوماسية في أفريقيا عام 1991 في السياسية الدولية العدد يناير 1992 ص ص 9 – 11 .

– منظمة الوحدة الأفريقية ، وثيقة خطة عمل لاجوس من أجل التنمية الاقتصادية في أفريقيا (1980 – 2000) أديس أبابا 1980 م .

د / مصطفي سلامة حسين ، الجماعة الاقتصادية قراءة قانونية مجلة السياسية الدولية العدد 113 يوليو 1933 ص ص 28 – 31 .

منظمة الوحدة الأفريقية ، معاهدة أبوجا الاقتصادية (أديس أبابا 1991)

(2) جامعة القاهرة ، معهد البحوث والدراسات الأفريقية مركز البحوث الأفريقية ، التقرير الاستراتيجي الأفريقي 2001 – 2002 ص ص 70 – 74 .

ولمزيد من التفاصيل عن الاتحاد الأفريقي :

(3) جامعة القاهرة ، مركز البحوث الأفريقية ، الاتحاد الأفريقي ومستقبل القارة الأفريقية (القاهرة : الطبعة الأولي في أول أكتوبر 2001) .

القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي (أديس أبابا : يوليو 2002) وأيضاً قرارات القمة العادية الأولي للاتحاد الأفريقي في مدينة ديربان / جنوب أفريقيا يوليو 2002 .

(4) قرارات الدورة الاستثنائية الثالثة للمجلس التنفيذي (أديس أبابا : مايو 2003) .

(5) انظر : قرارات القمة العادية الثانية للاتحاد الأفريقي يوليو 2003 م .

انظر قرارات القمة الاستثنائية للاتحاد الأفريقي خلال يومي 8 – 9 سبتمبر

2004 وقرارات القمة الرابعة في يناير وفبراير 2005 .

(7) انظر في التحديات التي تواجه القارة الأفريقية .

- د . / عبد الرحمن إسماعيل الصالحي ، منظمة الوحدة الأفريقية الماضي والحاضر والمستقبل بحث مقدم إلى كلية الدفاع الوطني بأكاديمية ناصر العسكرية العليا (القاهرة: 2002).

- د . / عادل عبد الرازق – دور منظمة الوحدة الأفريقية في مواجهة المشكلات الاقتصادية في أفريقيا من 1963 – 2002 م .

- د./ عادل عبد الرازق : دور مصر في منظمة الوحدة الأفريقية – القاهرة : الهيئة العامة للكتاب 2002 ص ص 239 – 279 .

- جمهورية مصر العربية– معهد البحوث والدراسات الأفريقية ، مركز البحوث الأفريقية التقرير الاستراتيجي الأفريقي 2001 ، 2002 ص ص 59 – 70 .

أنظر في مبادرة نيباد :

1 -د . عراقي الشربيني ، المشاركة الجديدة لتنمية أفريقيا (نيباد / NEBAD) مقدمة تعريفية (جامعة القاهرة – معهد البحوث والدراسات الأفريقية) ص ص 15 – 18 .

2 -د . فرج عبد الفتاح ، الاتحاد الأوروبي ودعم التنمية الأفريقية في ظل اتفاقية كوتونو ومبادرة النيباد ، بحث مقدم في مؤتمر مبادرة التنمية الجديدة في أفريقيا NEPAD وتنمية أفريقيا (جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية) ص ص 1-15.

د . فرج عبد الفتاح ، الاستثمارات الأمريكية المباشرة في أفريقيا وأثرها على

بعض جوانب التنمية الاقتصادية ، نشر البحوث الأفريقية (جامعة القاهرة ، معهد البحوث الأفريقية ، ديسمبر 1998 .

د . محمود أبو العينين ، الاتحاد الأفريقي ومستقبل القارة الأفريقية (جامعة القاهرة : معهد البحوث والدراسات الأفريقية مركز البحوث الأفريقية 2003م) .

د . نيفين حليم صبري مصطفي ، أوروبا ودعم التنمية في أفريقيا « دراس ة في الموقف الأوروبي تجاه الأبعاد السياسية للتنمية الأفريقية، بحث مقدم في مؤتمر مبادرة التنمية الجديدة في أفريقيا NEBAD وتنمية أفريقيا (جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية)في الفترة من 24 – 25 سبتمبر 2002 ص ص 1 – 25 .

3. السفير / جلال عبد المعز عبد الرحمن ، اليابان ومبادرة نيباد الأفريقية ، بحث منشور في مجلة آفاق أفريقية العدد 14 صيف 2003 – الصادرة عن الهيئة العامة للاستعلامات .

أنظر أيضاً : عزمي عبد الفتاح ، مصر والأسواق الأفريقية ، مجلة السياسة الدولة العدد 133 يوليو 1998 .

– تقرير البنك الدولي ، احتمالات الاقتصاد العالمي والدول النامية 2001 منشور في الأهرام الاقتصادي العدد 1667 ديسمبر 2000 .

– مجلة الأهرام الاقتصادي « أفريقيات » العدد 1729 فبراير 2002 م .

– د . نبيل بكر عمارة ، العلاقات الصينية في الألفية الجديدة ، تحديات وآفاق مستقبلية مجلة آفاق أفريقية العدد 14 صيف 2003 الصادرة عن الهيئة العامة للاستعلامات ص ص 81 – 88 .

د . جمال السيد ضلع . الفرانكفونية في ظل التنافس الفرنسي – الأمريكي في أفريقيا مجلة آفاق أفريقية العدد 14 صيف 2003 الصادرة عن الهيئة العامة للاستعلامات ص ص 23 – 54 .